باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی

عنوان	[illegible]		
درجه نفاست	نفیس	نوع	خطی ○ / چاپ سنگی ○
شماره اموالی	۴۲۰	اندازه	۱۹×۱۲
قطع	[illegible]	تعداد اوراق	[illegible]

آسیب شناسی و اقدامات مرمتی

درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ / ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ / ندارد ○
نیاز به جعبه	دارد ○ / ندارد ○	نوع آفت	شیمیایی ○ / زیستی ○ / فیزیکی ○
نیاز به جلد سازی	دارد ○ / ندارد ○	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ / ندارد ○
نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ / ندارد ○	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ / ندارد ○
نیاز به لکه گیری	دارد ○ / ندارد ○	نیاز به گردگیری	دارد ○ / ندارد ○
نیاز به آفت زدایی	دارد ○ / ندارد ○	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ / ندارد ○

بررسی کنندگان: ۱. [illegible] ۲. [illegible]

۳. [illegible] ناظر: [illegible]

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: ۲۳/[illegible] تاریخ اقدام:

میکروفیلم تهیه شد
۳
۳

باز بین شد
۱۳۵۳ خ

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب: حاشیه بر ~~رساله قدیم~~ در اثبات واجب قدیم – عربی

مصنف / مؤلف: متن از ملا جلال دوانی شرح از مولا حنفی

خطی / چاپی: نستعلیق شکسته مختلف السطر

سال طبع یا تحریر: — عدد اوراق: ۳۳

جزء کتب: حکمت خطی شماره: ۴۵۵۰ خ

شماره عمومی: ۴۲۰ شماره قبض: ....

واقف: میرزا رضا خان نائینی تاریخ وقف: مرداد – ۱۳۱۱

طول: ۱۹ عرض: ۱۲ سانتیمتر قفسه: ۸

۳۱

۴۵۵۰/۱۳۱۲/۸۶

کتابخانه آستان قدس

بسم الله الرحمن الرحيم

والاخر ليس كذلك منهم من زعم ان جميع براهين المطلب
يتوقف على ابطال الدور والتسلسل وهذا ناش من عدم الفرق
بين اللزوم من الدليل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه يبتني
كما سيرد عليك ما سيرد ليس الا في ابطال التسلسل كما سيظهر
ولو كان جاريا في ابطال الدور ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة
لا جرم رتبناها على مقصدين كان الاولى ان يقول على مقصدينا
وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق كلامه
لا يقتضيه ولا يلائمه ولما كان الثاني ابسط اي اكثر بسطا
من الكلام فكان اولى بالتقديم للاهتمام او اقل اجزاء لانه ليس
ابطال الدور والتسلسل جزءا منه مقدم لقلته وحقيقة الحال منه
يتبين فيما سياتي رايناان نقدمه اي راينا تقديمه اولى
فعلى هذا الرواية بعض العلم لا الابصار وان كان له وجه
في هذا المقام المقصد الاول ثم قال في الحاشية سماه اولا
باعتبار انه ذكر انا راينا ان نقدمه فصار اولا والبيان ....
وان كان ثانيا في الذكر والتفصيل انتهى والمقصود منه دفع
ما يوهم من التدافع بين كلاميه حيث عد مسلكا واحدا اولا
وثانيا ووجه الدفع انه لما اخر المسلك الغير المتوقف
على ابطالهما والذكر الاجمالي وتفصيل اجزاء الرسالة
لكونه عدما سماه ثانيا فيها ولما كان الثاني ولما قدمه

کتابخانه آستان قدس رضوی
ویژه کتاب

في البيان لكونه ابسط كان راليه بقوله راينا ان نقدمه سماه
اولا فيها المسلك الاول ولا اعتبار عليه الطريق الاول
قيل هذا الطريق لبعض المتاخرين يعني صاحب التلويحات
صاحب المواقف
كالمركبات خصوصها بالذكر لكونها اظهر وجودا وامكانا
من البسائط اولا شك في وجود كله او العاطفة ان ذه
الى انه يمكن تقرير البرهان بوجهين وما وقع في بعض النسخ من
كلمة اذ التعليلية بدلها تحريف من الناسخ اذ كل ممكن فله علة
اي كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة وانما قيدنا الممكن
بالموجود لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يستدعي علة موجودة
كما في الممكنات المعدومة وانما قيدنا العلة بالموجودة ليلزم
التسلسل الذي هو في الامور الموجودة وايضا لو لم يقيد بهما لم يحصل
ما هو المطلوب في المقام وهو وجود الواجب لذاته والتقييد بالمغايرة
لانها لو لم يكن كذلك لم يلزم شيء من الامرين وبهذا اندفع ما توهم من
ان اللازم على تقدير عدم استناد ممكن الى الواجب احد الامور
الثلثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل فالاولى عدم الاقتصار
على الاخرين على انه يمكن ان يقال تركه لظهور فساده او لكونه في
قوة الدور وقد صرح المص في بعض تصانيفه بانه مستلزم للدور
تامل ومعنى ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر عما
عداه لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما
وهو الوجود مثلا لذاته بشرط عدمي غير مستند الى مهية من حيث

هو فلا يلزم للممكن الموجود علة موجودة مغايرة وايضا يجوز ان
يكون احدهما وهو الوجود مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى
حد الوجوب ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجح المرجوح و
لا فساد فيه فح لا يلزم الممكن الموجود علة مغايرة له فضلا
عن الموجودة ولا بد لنفي ذلك من دليل وقد تصدى المص في
الخاتمة لدفع هذين الاشكالين وستطلع على حقيقة الحال في تحقيق
هذا المقال ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان المقدمة المذكورة انما تتم لو ثبت
انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن مما تقتضيه جهة امر اخر من حيث هو بلا
اشتراط وجود بان يكون وجود الممكن من لوازم جهة ذلك الامر
لا بد لنفي هذا الاحتمال ايضا من دليل ودعوى البداهة غير مسموعة
وسيجي ما يهديك ينفعك في هذا المقام وح قال في الحاشية اي حين
الدور والتسلسل فان الترديد جار على التقديرين كما لا يخفى وكذا
ابطال شقوق الترديد والايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق
المعلول الاخير علة مستقلة يجري مثله ههنا ايضا بان يكون
علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه علة
واحدة وح يكون علل مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل
فاعرفه ولا تنزل تخصيص لذكره في بعض الايرادات بالتسلسل
بعد ان علمت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه لعل الغرض منه
دفع ما يتوهم من ان هذا الطريق ان بني على بطلان الدور فلا يتم
القول بعدم توقفه على ابطاله والا فلا يتم اذ ما ذكره على تقدير

التس

وهو ان كل ممكن موجود له علة موجودة بشرط الوجود منه

اي بجريان الوجه او جريان بعض الايرادات منه

التسلسل لا الدور ووجه الدفع ان ما ذكره ليس مخصوصا بشيء منها
ولا يعرف ظاهر العبارة في بعض الايرادات ولا يقدح في ذلك
اختصاص بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل وانما خص
بالذكر الايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير
علة مستقلة وان كان بعض من الايرادات ايضا كذلك لعونه
ومتانته هذا ويرد على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور
ايضا من كون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع
المستثنى عنه واحدا انه يلزم ح الترجيح بلا مرجح لكون
كل من آحاده علة لما عداه منها وايضا لا يكون علل مستقلة
متداخلة بخلافه على تقدير التسلسل على ان القول بجريانه على
تقدير الدور ايضا مما لا حاجة اليه فيما هو بصدده لما ذكرناه
آنفا   ح وزده ان ما يوجد ههنا وان كان مما يتبادر
الاوهام اليه قبوله قد نوقش فيه مستندا بانه يجوز ان يكون امر
خارج لعينه جميع الاجزاء للشكل ان المعقولات الاربع وكونها
قضية مشروط بتعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخير منها
وهو الوقوع او اللاوقوع فكون مجموع تلك المعلومات عينا
للقضية مشروط بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق
تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية
مع كون جميع اجزائها موجودة وسياتي ما يعين في هذا الكلام
ولا شك في انه ممكن قال في الحاشية تبيل كون كل مركب

القائل هو العلامة الرازي منه

ممكنا مستلزم لكون المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين ممكنا
واجب عنه تارة بتخصيص المركب بالموجود واخرى بالمفتقر الى
الاجزاء ورح بمنع ان شيئا من المركبات الممتنعة مفتقر الى الاجزاء
بمعنى ان كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه اذ المح جاز ان يستلزم
المح انتهى وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف
على الحكم بان كل محتاج ممكن ويتجه عليه ان كل مركب محتاج وكل
محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يكون المركبات الممتنعة ايض
كذلك قلنا فالجواب ح ليس على ما ينبغي اذ لا وجه في مقابلته
لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص المحتاج
وايض ليس من التخصيص بجيد اما الاول فلانه لا فرق بين المركب
الموجود والمعدوم في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا في اي
وصف كان يقتضي ان لا يكون الذات كافية فيه ولا يقتضي من
حيث هو اقتضاء تاما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد
من التقسيم المعتبر عندهم واما الثاني فلان الكل مطلقا مفتقر الى
اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنعه مكابرة والقول
بجواز استلزام المح المحال ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان
يكون احد المحالين منافيا للاخر فلا يجامعه فضلا عن ان يستلزمه
والاولى ان يق التركيب مطلقا يستدعي الامكان الذاتي وينافي
الامتناع الذاتي كما انه ينافي الوجوب الذاتي ولذا حكموا بان
البساطة من لوازم الوجوب الذاتي والكتابان منه ان امتناع الجزء

ولو بالذات انما يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف
على المح وان كان محالا بالذات مح بالغير لا غير وان استحالة اللازم و
لو بالذات يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير
وعدم امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك
وايض امكان الملزوم بالذات لا يستلزم امكان اللازم كذلك
وذلك لان عدم الواجب بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع
ان الاول ممتنع بالذات والثاني ممكن بالذات قال المص في
حاشيته على شرح التجريد بينهما نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون
امكان اللازم يستلزم امكان وجود اللازم بدون الملزوم وهو ينافي
الملازمة بينهما والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى
ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم
الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول
بالامكان بالغير فان ذلك انما يحصل الغير بحيث يستوي نسبة ذاته
الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير لا امكانه
في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه والمحتاج
خصوصا لا بد ان يقيد بان يكون الاحتياج الى امر لا يستند
الى الذات والا فلا ينافي الوجوب الذاتي اذ اعتبار الواسطة
المستندة الى الذات لذاتها لا يقدح في ذلك كما قيل وايض
كلامه يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا اولى بالامكان

للموقوف عليه

کتابخانه آستان قدس رضوی
... کتاب

وفيه ما فيه فتدبر واعلم ان برهانه مبني على ان يكون علة الحدوث
علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة مجتمعة اولا فيجوز ان لا يكون
مؤثر المؤثر باقيا وان تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر
المؤثر مع معلول المتأخر المتأخر عن مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع
الممكنات الموجودة في الوجود تأمل فعلته اما نفس المجموع
او امر خارج لا بد ان يوضح الامر الخارج اعم من الخارج بتمام
والمركب من الداخل والخارج لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة
من الممكنات الصرفة والمركب المذكور وان كان داخلا في الممكن
ليس داخلا في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة
من حيث الجميع الى علة انما يعقل لو كان للجميع من حيث الجميع امكان
ووجود غير امكانات الاجزاء ووجوداتها واما اذا كان امكانه
ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج
ذلك الجميع الى علة بل علة وجودات الاجزاء كافية في وجوده
ومن البين ان امكان المجموع ووجوده عين امكانات الاجزاء
ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده عين
امكانهما ووجودهما حتى اذا وجد زيد وعمرو بالايجادين
لم يحتج وجودهما الى ايجاد اخر بهما وسيجيء تحقيق الكلام في هذا المرام
وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق التسلسل
بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس الناطقة قديمة

بانا

مجموع
العالم الكامل الفاضل
مولانا كمال الدين
... السعود

بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى غير النهاية بدون احتياج
جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول
تلك السلسلة المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون
احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد من محصل
يفيد له الحصول ولا يكفي في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من
بعض على الوجه المفروض مع عدم ظهور الفرق بين الجميعين و
تلخيصه ان كل واحد من هذين الجميعين مركب من امور حاصلة غير
متناهية والحكم بان حصولات الامور الغير المتناهية كافية في
حصول احد الجميعين اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية وغير
كافية في حصول الاخر الذي هو جملة الممكنات المتسلسلة الى غير
النهاية تحكم وكذلك القول بان جميع الامور المركبة من الممكنات المتسلسلة
الى غير النهاية يجتمع في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون
كل واحد منها مؤثرا كافيا فيما بعده سوى المعلول الاخير فرضا
مطلب سوجد[illegible] الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة
فانها غير مجتمعة في الوجود فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود
فلا يطلب كاسبا في معنى الوجود ويمكن ان يقال اللازم منه
امكان اقامة الدليل على عدم كون جميع العلوم النظرية بحيث
لا يتوقف على ابطال شرح الدور والتسلسل كاثبات الواجب
وهذا الاتفاق تحقق طريق اخر يتوقف عليه كما فيما نحن فيه والمورد

في كتب المنطق هو هذا الطريق لا الطريق الاول وكلامهم هناك فيه وغاية
ما في الباب تعدد الطرق فيه ايضا وعدم تعرضهم الا لواحد منها والامر في ذلك
سهل تامل   وامتناع تقدم الشيء على نفسه فتدبر ان اراد تقدم
الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا معا فلزومه ممنوع بناء على جواز التغاير
الاعتباري وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا فقط فامتناعه
ممنوع لجواز ان يكون الشيء باعتبار علة لنفسه باعتبار اخر ولا بد لنفيه
من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة لنفسه باعتبارين كما لاجمال
والتفصيل بين المحدود والحد كما هو المشهور فان قيل يجوز
ان يكون المراد بالنفس والتريد ما هو كذلك ذاتا واعتبارا
نمنع اللزوم وبطلان اللازم كلاهما ظ قلنا ننقل المنع الى ما سنذكره
من ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لان
الموجود الخارج عنها على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو مجموع الممكنات
باعتبار اخر وقد يجاب عنه بان العلية والمعلولية في الوجود الخارجي
لا يتصور ان يكونا باعتبارين وان كانتا متصورتين باعتبار
الوجود الذهني ويدعى البداهة في ذلك تدبر   لان علة الكل
يجب ان يكون الخ فيه كلام يستحق تفصيله   فلا يكون ما فرض الخ الظاهر ان
نق فلا يكون ما فرض وحده علة للمجموع علة له بل مع غيره علة له
او نق فلا يكون ما فرض علة للمجموع علة له بل لبعضه فقط   علة لنفسه
ولعلله قال في الحاشية لا يق بطلان هذا الشق يتوقف على بطلان

الدور

الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف عليه لانا نقول يكفي
في بطلانه لزوم كون الشيء علة لنفسه وهو ليس دورا ولزوم كونه
علة لعلله وقع تبرعا لا يتوقف المط عليه ولما وقع كذلك في
كلام المتاخرين ونحن في هذا المقام بصدد تحرير كلامهم وتحريره
لم نسقط مماشاة معهم فتامل انتهى كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتذار
ليس على ما ينبغي والاولى ترك قوله لعلله لا يهامه ما هو مخل والمقام
والقول بعدم اسقاطه مماشاة معهم مما لا وجه له كيف وهو بصدد
تحرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون
الجزء علة لنفسه ولعلله يستلزم محالات كثيرة بينة وغير بينة منها
تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتين
مضاعدا ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين
وبمراتب ومنها كون الشيء علة قريبة وبعيدة معا لنفسه ومنها
كونه علة تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد شخصي   فيكون علة امرا موجودا
لان علة الامر الموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلك فتذكر
والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لا خفاء في
ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات هو جميع الممكنات التي في
سلسلة واحدة يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجوده ممكن او يتجه
عليه ان الخارج عنها لا يجب ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون

قوله ذاتا واعتبارا متعلق بالنفي وبيان له لا بالتقدم اعتبارا م

مراده ان ما قرره في الحدود من ان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل ليس الا ... م

هذا الجواب ذكره في المواقف للسيد الشريف منه

المحال الاول مترتب على علية الشيء لنفسه والثاني على علية الشيء لعلله واللوازم الباقية على مجموعهما
والظاهر ان تلك اللوازم بأسرها بينة ولكنها الاهتمام قد يختلف
بحسب الافهام م

وهو انه يجوز ان يكون وجود ممكن من لوازم ذلك الممكن
الخ ... الاول والاولى منه

ممكن ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة اخرى فالكلام فى مجموعها
كالكلام فى الاول وهكذا فلا يلزم المط اللهم الا ان ينتقل الى المجموع
الممكنات اما سلسلة واحدة او سلاسل متناهية او غير متناهية فعلته
اما نفسه او جزؤه او خارج عنه والاولان باطلان بعين ما ذكر
فتعين الثالث ولا شك فى ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات
على الوجه الذى اخذناه واجب لذاته لانحصار الموجود فى الواجب
والممكن فكل ما هو موجود خارج عن احدهما فهو داخل فى الآخر ولعل
معظم القوم اليه ما ذكرناه وان كانت عبارتهم قاصرة عنه واعلم
انه لو قال والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له
لكان اولى لتناوله المركب من الواجب والممكن ايضا وهو داخل فى
الخارج كما عرفت بهو المط قد يقى ثبوت الواجب على تقدير عدم
استناد ممكن ابتداء او بواسطة اليه يكون خلفا لازما على تقدير
نقيض المط لا مطلوبا كانه قيل ان لم يستند اليه ممكن كذلك يلزم
وجود ممكنات بدور او بتسلسل وعلى كل من التقديرين يلزم عدم هذا الوجود
فيكون محالا فبطل نقيض المط واجيب بان الحال كما ذكرتم لكن
الخلف اللازم قد يكون عين المط ولذلك يقى بعض مع ذلك هو مطلوبنا
وحاصل هذا الطريق ان وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب لذاته
ابتداء او انتهاء او صادر عن ممكن آخر على سبيل الدور او على
سبيل التس واياما كان حصل المط اما على التقدير الاول فقط

والثانى

واما

واما على التقدير الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذى كلامنا
فيه ممكنا موجود ممكن وكل موجود ممكن لا بد من علة موجودة وتلك
العلة اما نفس المجموع او ... المجموع يشعر بالتناهى وسلم انه كذلك فلا يتاتى
قوله فيما لا يتناهى لا مجموع له فاثبات الواجب بما يشعر بالتناهى
يكون مصادرة ممنوع اى ان الاشعار بالتناهى لا يوجب كون الاثبات
المذكور مصادرة لان الاشعار بالتناهى لا يدل على الاستلزام اصلا
فضلا عن الاستلزام الذهنى على ان الاستلزام الذهنى لا يستلزم كون
الاثبات مصادرة وانما يكون مصادرة لو توقف عليه والاستلزام
اعم منه وانما قلنا ان اثباته بما يتوقف على العلم بالتناهى يكون
كذلك فان العلم بالتناهى يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف
على العلم بالتناهى وما هو الا مصادرة وللمناقشة مجال واسع
ان اريد بالمجموع كل واحد لا حاجة فى قبح هذا الترديد لان المجموع
لا يحتمل ان يراد به كل واحد كذا قيل بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية
الاولى ان يقول بدون الهيئة الاجتماعية وكذا الحال فى النظر وقد
تبين ان الكل قد يمنعت بانه يتذكر وتلخيصه اى توضيحه
والاول ان كان امر هذا الذى ينحصر فى هذين القسمين فتامل ولا حاجة
فى ذلك الى اعتبار الهيئة ولا يخفى انه لو اعتبرت الهيئة على وجه يكون
عارضة للسلسلة التى كلامنا فى ان علتها ماذا يحصل المط
ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو قرر الكلام بان المراد لا
حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يكون جزءا من السلسلة

[illegible]

لكان شاملا للوجهين ولا ينافيه ما مر فيما سبق كما في الاعداد واعلم ان السيد
المحقق قال في حاشيته لشرح المطالع في الرد على مذهب الامام في
التصديق بان التصديق لكون عنده قسما من العلم الواحد من الامور
المعلومة ما لفظه ان الاشياء المتعددة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر
معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب منها اذ هي كالمادة ولا
خفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان يعتبر جزءا منه
وهذا يخالف لما ذكره في سائر كتبه في تقرير هذا البرهان وغيره
والحق ما هو واقع في هذا المقام اذ لو وجب تقدم العلة التامة
لزم في المركبات تقدمها على نفسها بمرتبتين وهذا ينافي الاعتراف
بعلية العلة التامة بل يوجب ان يكون الامر بالعكس فما هو مصحح
لاطلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها على المعلول وهذا وان
كان واقعا في تمام السند لكن كلام مشهور فيما بينهم والمقصود
هو التنبيه على ما فيه قبل ايراد هذا السؤال ههنا مبني على ان تكون
المجموع المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة اذ المانع
من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور في هذه الصورة
على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور لا يشتمل على جزء
صوري على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة الاجتماعية
لا يعتبر في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام جار في كل علة تامة لمطلق
المركب كما لا يخفى وتصويره في ذلك في المادة المخصوصة وهي المركب من
المادة والصورة لا يجدي نفعا والسر فيه ان مجموع اجزاء الشيء

عين

عين ذلك الشيء فاذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع متاخرا عنه الاول كما
كان ~~هذا المجموع متاخرا عنه الا~~ تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة
اولا اذ لا خارج عنه فيه تامل لجواز ان يكون امرا اعتباريا له
مدخل في ذلك المجموع المركب من الموجودات الممكنة والواجب لذاته والاولى
ان يقال مجموع الواجب والممكن اذ لو كان الواجب علة تامة لكل العقل
الاول مثلا على راي الحكماء ممكن لاحتياج الكل من جزئيه وعلية
التامة لنفسه اذ هو ليست جزءا منه ضرورة احتياج الى الجزء
الاخر ولا خارجا عنه اذ لا علة للواجب اصلا وهو علة تامة للجزء
الاخر على ما هو المفروض وليس للخارج فيه مدخل وكذا الحال في مجموع
الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج ام لا كالامور
العدمية الواقعة في نفس الامر اذ لا خارج عنه المجموع العلة
التامة مجموع امور هي في هذا الحكم بحث مشهور لكنه ههنا في تمام السند
واعلم ان هذا السند ليس على ما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه
ليست مبنية على ما منعه حتى يجدي نفعا بل انها علة وكل علة يجب
ان يتقدم على معلولها لان العلية هي المصحح لكلمة الفاء التي هي
للتعقيب فلا بد للتكلم فيه منهما معا ولو كان منشاء وجوب
تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره من ان كل جزء منها
متقدم عليه لزم ان يتقدم المعلول المركب ايضا على نفسه لان

ان كان يلحظ اعتبار العقل فلا اصطلاح ان يكون له مدخل
الموجود بحسب الخارج او بحسب نفس الامر
وان كان ثابتا يتحصل بحسب نفس الامر دون الخارج
فيصل الكلام الى الوجود بهذا الامر بحسب نفس الامر الواجب
بل يقول المجموع الماخوذ منهما هو المركب من امرا
ومن جملة الامور بحسب نفس الامر ولم يوجد
خارج عن المجموع كما هو

واعتراض ان يقضي بهذا التوقف
لا يشمل العلة ان من البسيط
الا ان يقال المراد بعدم توقف
المعلول على امر خارج عنها
وهذا لا ينفي التركيب

او يقدم العلة او تقدم العلة والاجزاء

كل جزء منه متقدم عليه كما ذكره وهذا غلط لا يخفى على من له ادنى تامل فضلا
عن حكيم انما يلزم لو كان علة له هذا وان وقع في شان السند ليس بجيد
اذ العلة التامة للكل لا يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل
في العلة التامة للكل وليس له علة لنفسه نعم العلة التامة للكل متضمنة
لعلل اجزائه باسرها ولعل مراده هذا وان كانت عبارته قاصرة عنه ثم لا
يخفى عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر في العلة التامة والفاعل بل ههنا احتمالات
كثيرة لكن الاقرب من بينها هذان الاحتمالان المذكوران فاما بمعنى انه
لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه ان حمل الاستناد على اطلاقه كما
هو الظ يلزم ان يجب فيستحيل التخلف عنه وان حمل على الاستناد اليه
بطريق التاثر عنه فلا يستحيل ذلك لكنه خلاف الظ ويجي لهذا الموضع
موضع نفع ما حفظ واعلم ان الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى
المذكور لا يلزم انه لازم لكل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب
لذاته وانه اول السلسلة فلا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور وسياتي تحقيق
الكلام في هذا المقام لا يقال نحن نمنع ان هذا السوال انما يظهر
وروده لو لم يعتبر المجموع بعنوان الذي هو جميع اجزائه ممكن وهو مجزوه
يحصل بهذا ما اشتهر فيما بينهم من ان الفاعل قسم من العلة الخارجة عن
المعلول وسيجي ما يحركك نفعا في هذا المقام فان الدليل المذكور
لا يجري فيه لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه بادنى تغيير و

ذلك

المجموع

وذلك بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في الذي هو المركب
من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا لكل واحد والا لم يكن فاعلا
مستقلا في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه بل الى شيء اصلا
وقد اخذ هذا فيه بل قوله ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره و
نحو ذلك لانه فيه ذاخر قبيل النقض على زبدة الدليل تامل فيه
ما فيه قيل هذا اي بالقول بان المراد الفاعل لا مطلق
بل الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او
الى ما صدر عنه تبين ان الظ بطلان ما قد قيل انه يجوز ان يكون
ما قبل المعلول الاخير اعني السلسلة المبتداة مما قبله بمرتبة واحدة
الى غير النهاية علة للجميع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله
بمرتبة واحدة وهكذا الى ما لا يتناهى وعلله لانه لو كان ما قبل
الخ دليل على تبين بطلان ما قيل بالقول المذكور او على بطلانه بتدبر
وبيانه انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة باسرها
مستقلا بالتاثير فيها حقيقة لما استند تلك السلسلة الا اليه او الى ما صدر
عنه ولا شك انه ممكن فيكون صادرا عن غيره فيكون علة لنفسه قطعا
وايض يكون مجموع السلاسل الغير المتناهية التي قبل ما قبل المعلول
الاخير متاخرة عنه بل يكون كل من تلك السلاسل صادرة عما بعدها و
المستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيلزم ان يكون
علة لنفسه بعدة تلك السلاسل وفيه بحث سنطلع عليه
واعترض على هذا الجواب ان هذا الاعتراض بتوجيه معارضة

والمقدمة القايلة بان فاعل المجموع بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك
لكونها بينة بدليل في الجواب لو فرضنا ثلثة اشيا وكذا الحال
لو فرضنا شيئين كل واحد منها معلول لعلة اخرى انا لايكون
فاعله خارجا عن فاعل الكل فيه انه لا يتم ح ما ذكره من انه لو كان ما قبل
المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة
لكان علة لنفسه قطعا وذلك لان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة
للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لايكون
خارجا عما قبل المعلول الاخير لا انه بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولا يلزم
منه الا ان يكون فاعل ما قبل المعلول الاخير ليس بخارج عنه والجزء
ان يكون داخلا فيه وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه
كون الشيء علة لنفسه اصلا وايضا لا يستند المعلول الى ما هو خارج
عن فاعل الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز
ان يستند الى ما خرج عنه اذا كان صادرا عنه حيث قال فيما سبق
بمعنى انه لا يستند الا اليه او الى ما صدر عنه فبينهما تدافع بل يق
ان الكلام السابق بظاهره يدل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل
او الى ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول لا يستند
الا اليه او الى جزئه تامل فيه ما فيه واعلم ان الجواب الاول هو
باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل
المستقل بالمعنى المذكور وان الجواب الثاني هو باختيار الشق الثاني
ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجوده عليه وبهذا يندفع

الايراد

الايراد الثاني ايض بيانه ان مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع
المعلولات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة تامة لشيء من تلك المعلولات
بل لابد ان لايكون فاعل كل منها خارجا عن مجموع العلل الثلثة المذكورة
وهو متحقق فلا يلزم المحذور فعلة اولى منه بان يكون علة
لها لان تاثيره اكثر فيه كلام يجيء تفصيله وكذا الحال فيما وراء ويمكن
التمسك بما قال فيما نقل عنه في الحاشية بهذا في صورة التسلسل وفي
صورة الدور يلزم ترجيح المساوي وهو في الفساد شريك مع ترجيح
المرجوح بتدبر انتهى كلامه وينبغي ان يعلم ان الاستدلال بلزوم ترجيح
المرجوح يكفي فيه التسلسل اللازم اولا ولا حاجة فيه الى ذكر التسلسل
ثانيا كما يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القايلة بان فاعل الكل
بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك بمعنى ان فاعله لايكون خارجا
عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره في تعريف الفاعل المستقل
بالتاثير ان حمل على ظاهره وهو انه لا يستند المعلول الا اليه
او الى ما صدر عنه لايكون شيء من اجزاء السلسلة فاعلا مستقلا
بالتاثير فيها وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الى امر خارج عنه
اصلا او يستند الى امر خارج صادر عنه كان كل ما قبل قبل المعلول
الاخير من السلاسل الغير المتناهية فاعلا مستقلا بالتاثير لصدق
تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم توارد الفواعل المستقلة
الغير المتناهية على معلول واحد شخصي تامل وقد اعترض عليه

بانه لا يجوز بعين ان منع عدم جواز كون العلة عين المعلول كما يتجه
على تقدير كون المراد من العلة العلة التامة يتجه على تقدير كون المراد
بها الفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور فلا يجدي الانتقال
منها اليه نفعا وتلك العلة لا يمكن ان يكون عينها لا خفاء في
ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور
والجواب عن الايراد الثاني على الطريق المذكور فلو احدثت تلك العلة
الموجودة على الوجه المذكور لجاز ايض كونها عينها وما ذكره في بيانه
حيث قال لان العلة الموجدة للشيء سواء كان اه اذا قرر الكلام
على الوجه المذكور سابقا ولا شك ان القول بالعلية لو استدعى التقدم
والمغايرة لكانت العلة التامة ايض كذلك وبالجملة لا فرق بين
العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنى المذكور في وجوب التقدم
على المعلول وعدمه وما ذكره المص لا يدل عليه والاول هو
المتنازع فيه الذي نحن بصدد ابطاله بالدليل لا يخفى عليك ان الكلام
ههنا ليس بمبني على ابطال التسلسل كيف والكلام في المسلك الذي لا يتوقف
على ابطال الدور والتسلسل فلسنا بصدد ابطال تعليل كل واحد من
السلسلة باخر منها لانه هو التسلسل من جانب العلة ولعل ذلك وقع
من الغلط في النقل وان اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع
الى ما ذكره المحقق الشريف في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف
وغيره لا انه سره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك في غاية الحسن

بخلاف

بخلاف ما نحن فيه فانه بصدد بيانه فيه انه لا بد له من بيان لا يخفى على
الناظر وقد عرفت بعض ما يتجه عليه فلا نغفل من الايراد
الاول الاولى ان يقول من الايراد الثاني لكونها غير واجبة التقدم
كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم
لا يدل على جواز كونها عين المعلول فليس جزمهم بانها يجوز ان يكون
عين المعلول بناء على ما ذكره كما نبهنا على ما ينبغي نعم يتم كلامهم في تمام
المنع والسند فتدبر اذ لو كانت العلة التامة نفس الممكن
لكونه الممكن في وجوده هذا انما بناء على جواز ان كون العلة التامة
نفس الممكن على ما صوروه انما هو فيما اذا كان المعلول مركبا خاصا
لا في مطلق المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات
الخاصة ولا شك ان العلة التامة وان كانت نفسه لكنه لا يكون
في وجوده بل هو محتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء واحتياج كل
ممكن الى علة مما لا خفاء فيه ولم ينكره احد ولا ينافيه كون العلة
التامة في بعض الصور المذكورة عين الممكن ومنه علم ضعف
قوله ولو توجه ذلك المنع المذكور وهو منع عدم جواز كون العلة
التامة نفس معلولها فليمنع افتقار الممكن الى غيره وح ينسد باب
اثبات الصانع بالامكان بهذا ايض انما بناء على ان افتقار كل ممكن موجود
الى مطلق العلة سيما الفاعل ضروري ومتفق عليه ولا ينافيه كون
العلة التامة عين المعلول في بعض المواد ولذا اختاروا كون العلة
هو الفاعل المستقل بالتاثير في دفع السؤال المذكور وقيل عليه

الاشياء او الموكور لايفر المانع وفيه بحث لان الكلام على الذين وزووا
ذلك المنع وعدلوا الى دليل آخر   والا لكان قد يا جم وما ذكروه
في بيانه انما يجري نبغا لو كين ذاته في وجوده وانه لما ذكرناه آنفا
لجواز انتهائه الى ممكن قديم لا فضائه وان العلة التامة للحادث
لابد ان يكون حادثة كذلك لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول
فيلزم في تحقق كل حادث تحقق امور حادثة مترتبة غير متناهية سواء
كانت موجودة في الخارج او لا لكن الكلام في ان التسلسل واشال
تلك الامور هل هو محال او لا تامل   فلو كان علة تامة لنفسه كان
واجبا بعين ما فيه مما ذكرنا آنفا فلا تغفل   لا يقال انما يلزم هذا
السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل للمدعى   لانا نقول
الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته
ينبغي ان يكون المراد هو وجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان
لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره
سواء كان ذلك الغير داخلا في ذاته او خارجا عنه ليتوافق
مقتضى التقسيمين اللذين اعترفوا بصحتهما وح لا يلزم كون الممكن
المركب الذي علته التامة نفسه داخلا في الواجب لافتقاره الى
جزئه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن ليكون كل من الواجب والممتنع
الممكن بسيطا كما ذكرناه ~~لانا نقول الواجب الخارج عن التقسيم~~
~~هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مراده~~
~~بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره مدخل في~~

~~وجوب وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان الغير داخلا في ذاته~~
او خارجا عنه يكفينا دخوله في الخارج الواجب على بعض التقسيمات
انت خبير بما فيه مما ذكرناه آنفا واعلم انه قد وقع في بعض النسخ في
اثبات ان العلة التامة للشيء لا يجوز ان يكون نفسه ان الممكن هو ما لا
يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما فلو كان علة تامة
لنفسه كان ذاته مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة
تقتضي وجود المعلول وفيه ان هذا انما على تقدير كونها عينه وايضا
معنى اقتضاء ذات الشيء وجوده اقتضاء تاما انه لا يفتقر في
وجوده الى امر لا يستند الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من
اجزائه ولا يستند شيء منها اليه بل هو يستند الى كل منها فلا يلزم من
كون العلة التامة للممكن عينه ان لا يكون الممكن ممكنا وان يكون
واجبا لذاته ولذا اوجب بساطته   وهو العلة التامة البسيطة
فيه ان العلة التامة للشيء الذي هو عين العلة التامة الفاعلية
لا يلزم ان يكون بسيطة لجواز كون تلك العلة مركبة نعم العلة التامة
البسيطة لا بد ان يكون فاعلية كما قالوا   وذلك حيث لا
يتصور مانع عن المعلول لما كان كون ارتفاع المانع جزءا من
جميع العلل التامة محل توهم وتردد بخلاف سائر العلل الناقصة
مثل المادية والصورية وغير ذلك كما سيظهر اشار الى دفعه ولم
يتعرض لغيرها وفيه بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا يتحقق

فى جميع العلل ولو حمل على ان بعض المهيات والاشياء اذا كان من شانه
ان يمنع المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر فى العلل ولو لم
يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان لتحققه محل تامل
لانه معلوم انتفائه وبالجملة كلام المص معلوم الانتفاء على التقدير الاول
ومشكوك فيه على التقدير الثانى ولم يتحمل قوله كما قالوا اشارة
الى ماذكرناه ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود
ضرورى فيه ان الممكن على ما ذكروه هو ما لا يقتضى ذاته الوجود
والعدم اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضى ذاته مع شرط عدمى
او وجودى غير ذاته الوجود وكذا يجوز ان يقتضى ذاته الوجود اقتضاء
غير تام ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر اخر تاما او يكون هذا
الاقتضاء لافادة الرجحان كما في وجوده وقد سبق منا الاشارة
الى ذلك وعلى جميع هذه التقادير لا فاعل لوجود المعلول ولابد
لنفى هذه الاحتمالات من دليل ويجى ما يجديك نفعا فى هذا المقام
خلاف ما سواها من العلل قال فى الحاشية لان
المعلول لو كان بسيطا والفاعل مختارا لا يجب له المادة والصورة ولو كان مركبا و
الفاعل موجبا لا يجب له الغاية ولو كان بسيطا والفاعل
جميعا انتهى كلامه اقتصر من العلل على الاربع المشهورة الفاعل
ولم يذكر المعد والمعين والالة والشرط وغيرها لانها راجعة الى تلك الاربع كما بين فى موضعه وقد مر الكلام عليه
لو لم يتم ذلك لانهدم البرهان عن اثبات هذا الاثر فى هذا المقام وفى ذلك

سند لام

بوجبا الايجب له غير العلة
الفاعلية ولو كان مركبا
والفاعل موجبا الايجب له
العلة الغائية ولو كان
بسيطا والفاعل
الاه

ليس بتحقيق بل انما يتم الزاما لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما واما عند
من لم يعتقده فلا على ان الذكى لو ترك العناد ولاحظ صريح
العقل وجد الامر كذلك يتبادر الاوهام الى قبله والبديهة لكنه بعد التامل
محل اشكال قد اشرنا اليه ويجى تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى
وقد اجيب عنه بان جميع الاجزاء هذا الجواب بتوجيهه مغالطة منشاءها
عدم الفرق بين الكل الافرادى والكل المجموعى كما يعلم من كلام المص
ومع ذلك كلام على السند لان السوال المذكور مناقضة وما ذكر فيه سند
لها ولو حمل على الاستدلال فيمكن ان يكون الجواب بتوجيهه منع السند
فيكون قوله وانت خبير بما يرد عليه ايضا كلاما على السند على سبيل المنع وانه
غير موجه لها اعتبار ان اعتبارها منفردين فيه ان العلة الصورية
لا توجد فى الخارج الا عارضة للعلة المادية ومرتبطا بها فكيف يتحقق مجموعها
معا فى الخارج مقدما على المعلول مرتبتين وليس تحققها فى الخارج الا على
النحو المعين الارتباطى الذى هما عليه فى الخارج وايضا ان السوال المذكور على
هذا الطريق اعنى منع تقدم العلة التامة مناقضة لا نقض اجمالى ولا معارضة
كما ذكرنا وما ذكروه سند لا دليل فما ذكره كلام على السند ولا يجدى نفعا الا
اذا كان السند مساويا للمنع وكان الكلام عليه ابطالا له وكلاهما محل بحث
فليس كلامه فى هذا المقام على ما ينبغى تامل فان قلت لانم اما
ان يعتبر احد يتوهم انه ايضا كلام على السند ويمكن توجيهه على وجه يكون

اثباتا للمقدمة الممنوعة لما باختيار الشق الاول وهو اعتبارها مع دين
اولا وانت تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه باي اعتبار اخذ ثم لابد
له من بيان لعل الارتباط المذكور شرط لعينية او هذا مع كونه مما لا يتسارع
اليه الطبع السليم ينافي ما اشتهر فيما بينهم ان مجموع اجزاء الشيء عينه وقد اخذت
هذه المقدمة في تقرير الدليل المذكور نعم يؤيده المناقشة التي ذكرناها فيما سبق
وقال في الحاشية هذا الشرط من قبيل الشرط في قولهم الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء كلي
ينفصح عنه ما سبق من ان للمجموع اعتبارين اعتباره كذا واعتباره لا كذا وليس
المراد بالشرط ههنا الموقوف عليه الخارج حتى يكون كون الشيء عين نفسه
مستندا الى امر خارج فتفطن. انتهى كلامه وفيه بحث لانه لا يصلح لتوجيه ما ذكره
في الاصل لان الشرط في مقابلة الجزء وليس بهذا المعنى فتدبر فلئن
قلت هذا انما يتمشى والمذكور هنا كلام على السند الاخص فلا يجدي نفعا قلت
نعم جميع الاجزاء او فيه ان جميع الاجزاء ~~انما يكون جزءا من العلة التامة~~ الذي
هو عين المركب الذي له جزء صوري هو جزء من العلة التامة فيكون مقدما
عليه فلو كانت علة التامة ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين كما ذكر
ولا يتمشى فيه الجواب الذي زعمه محققا وقد بينته السائل والقول بان جميع
الاجزاء في هذا المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزءا من العلة التامة
مجرد دعوى بلا دليل بل لا وجه له وهذا مما يتعجب منه لانه لا خفاء وان جميع
اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة لانها مجموع ما يتوقف عليه الشيء
فهي عبارة عن مجموع اجزاء المركب والامور الخارجة التي يتوقف عليها

هذا

هذا المركب ولما كان لجميع اجزاء المادية والصورية الاعتباران المذكوران
امكن التفصي عنده عما ذكروه بالجواب الذي زعموه محققا ولما لم يكن هذان
الاعتباران في المركب الذي ليس له جزء صوري لم يتمش ذلك فيه وتسليم
كون جميع الاجزاء الذي ليس له جزء صوري جزءا من العلة التامة و
منعه في المركب الذي ليس له جزء صوري مما لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الامر
يؤيد هذا وقد تقدم انهم يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات الصرفة و
ان مراتبها ليس بعضها جزءا من بعض مثلا الثلاثة ليست مركبة من اثنين
وواحدة بل من ثلث وحدات وكذا الاربعة وما بعدها من المراتب فعلى
هذا يمكن ان يقال العلة التامة ايضا مركبة من العلل الناقصة وليس
مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب جزءا من العلة التامة اصلا سواء
كان مركبا من العلة المادية والصورية اولا وانت تعلم ان هذا الجواب
ايضا على تقدير تمامه انما يجدي نفعا اذا كان ما ذكره سندا لا على عدم
تقدم العلة التامة لا منعا له مع السند تامل في هذا المقام يظهر لك المرام
واما الثاني وهو ان جميع الموجودات من الواجب والممكن ممكن الخ
وكذا الحال في المجموع المركب من الواجب لذاته ومعلوله الاول فانه ايضا ممكن
وعلته التامة نفسه وكذا الحال في مجموع الامور الواقعة في نفس الامر
معا في زمان واحد سواء كانت موجودة في الخارج اولا واعلم ان هذه الوجوه
كلها قادحة في كون العلة التامة مغايرة للمعلول اولا وبالذات وفي تقدمها

في المركب

قد سبق بعض ذلك وقد ذكرناه ههنا زيادة لتوضيح المرام في هذا المقام

وكذا الحال في مجموع الامور المركب من امور كل منها واجب لذاته فانه ممكن كما صرح به وعلته التامة نفسه

علية ثانيا ولا وجه لتخصيصها بتقدمها عليه هذا ونعلم منه ان الفاعل للممكن
لا يلزم ان يكون خارجا عنه مع انهم عدوه من اقسام العلة الخارجة
عن المعلول وان الفاعل للكل لا يلزم ان يكون كذلك بالنسبة الى جميع
اجزائه بل بالنسبة الى بعض منها بل يتحقق بطل ايضا القول بان الفاعل
ضروري في كل معلول وكذا القول في كل من وجوب مغايرة للمعلول وتقدم
علية كل في العلة التامة وبالجملة تلك الوجوه المذكورة كثير من القواعد
المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على الفطن تفصيلها اللهم الا ان يقال ان
تلك القواعد مخصوصة بالممكنات الصرفة فتامل وهم التغاير فيه
فيه بحث لان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل المجموعي المغاير للكل الافرادي
فان حكم الافرادي قد يغاير حكم الجماعة كما ذكره فكما ان كل واحد
واحد يستدعي علة فكذلك المجموع الذي هو المركب من تلك الاحاد يستدعي
علة غاية ما في الباب ان يكون الاولى واحدة والثانية متعددة و
لا يصح ان يقال علل المجموع هي علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء
داخلة في المجموع المركب منها وليست خارجة من العلة التامة بل داخلة
فيها وليس كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان المعلول الاخير ليس
داخلا في العلة التامة للمجموع كما انه ليس بداخل في علل الاحاد مغالطة
بل جهالة محضة وهذا من قبيل اشتباه الكل المجموعي بالكل الافرادي

وقد مر مرارا في كلامه وسيجي اشارة الى الفرق بينهما مع انه في غاية
ما لا اخفاء فيه وبما هو المشهور بينهم وسيجي في كلامه الاعتراف بما ذكرنا
وبعد اللتيا والتي ليس الكلام بظاهره بتام حيث ما ذكره من ان
جميع الموجودات من الواجب والممكن الخ وبالجملة كل من مغايرة
العلة التامة للمعلول وتقدمها عليه في جميع المواد في غاية الخفاء
والاشكال في دفع ذلك القول بعلية العلة التامة مجال البحث اذ لا وجه
لعلية الشي لنفسه ولما كان متقدما عليه كما اشرنا اليه فتذكر وتامل
ليظهر حقيقة الحال وما ذكره المص في هذا المقام مما لا نفع له في تحقيق
هذا المرام فانه مشحون بالتناقض والاختلال ومملو بالرد والاشكال و
قال في حاشيته هذا المقام وانت خبير بانه لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان
اذ ح يكون المعلول الاخير خارجا عن مجموع العلل ويكون كل فرد من السلسلة
معلول الفرد الذي فوقه عليه وجميع علل الاحاد هو ما فوق المعلول الاخير
الى غير النهاية كما سنذكره ونشير الى ان البطلان المذكور لا يتاتي اذا كان
الترديد في الفاعل المستقل انتهى كلامه تامل ووجه الفرق انما
هو قد تحقق الفرق كما ذكرناه وليس المنشا ما ذكره ولا مدخل
للمركب الذي يدخل فيه الصورة بل مطلق المركب يجب ان يكون مغايرا
لواحد واحد وقد مر تفصيل الكلام فيه وفيه نظر لان المجموع

هذا مندرج فيما ذكرناه ولا وجه لايراد امثال ذلك الكلام ورده و
اذ قد انحلت الشبهة ثم انه جبر بما فيه مما سبق قال في الحاشية اراد انه
انحلت الشبهة في زيادة الكل الممكنات الصرفة اذ بذلك يتم الغرض ولا يضر
بقاء الشبهة في مجموع الواجب والممكنات كما انه في صورة العدول الى العلة
المستقلة انما يتم عدم كونها جزءا من المعلول في الممكنات الصرفة ولا ينفي
كونها جزءا في المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه وفيه اعتراف منه
بان مغايرة العلة التامة لمعلولها لا يتم في مجموع الواجب والممكنات
كما ان تقدمها عليه كذلك والقول بان الشبهة انحلت في زيادة الممكنات
الصرفة محل تامل ولم نظهر مما سبق ويجديك نفعا ههنا ما ذكرناه آنفا
فلا تغفل ونظهر منه حال ما كما انه في صورة العدول الى العلة المستقلة
هذا والتفصيل بكسر الفاء وتشديد الصاد المهملة مبالغة الفاصل
فيه متوجه الاعلى من استدل بتقدم اجزائها على تقدمها لو تم بهذا الاستدلال لزم
تقدم كل مركب على نفسه وانه بين البطلان وقد ذكرناه فيما سبق على ما
انساق اليه اخر الكلام وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى اجزائه اعلم
انهم قالوا في الجواب عن الايراد الثاني ان المراد الفاعل المستقل بالتاثير
بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه وقالوا في الجواب عن
النقض على ان الفاعل المستقل للمجموع للاجزاء على ان المراد بكون فاعل
الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل
الكل لا انه يكون بعينه فاعلا لكل جزء ولعل المص استنبط منها ما ذكره

وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه تامل
فيكون الاحاد المستندة الى نفسه اي نفس العلة اكثر سواء كان الاستناد
الى نفسه بواسطة او لا وهذا اللزوم مسلم وان كان اكثر تاثيرا لكنه اي
العلة المذكورة اقل اشتمالا على علل الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه
اي اجزاء العلة اقل هذا التفريع محل تامل لان اللازم مما سبق ان يكون اجزاؤها
اقل لا ان الاحاد المستندة الى اجزائها اقل بل نقول كلما كان مستندا الى
نفسها بواسطة او لا فهو مستند الى اجزائها والتفاوت بين كل جزء وعلته
انما هو لعلة الاجزاء وكثرتها لان علته اقل اجزاء منه وكذا الحال في علل الكل
المستندة الى اجزاءه اكثر لان ذلك الجزء اكثر جزءا من علته لان المعلولات
المستندة الى اجزائه اكثر فلا يتم ما ذكره من التفاوت بين علة الجزء ونفس
الجزء وهذا مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرناه هو التنبيه
على ضعف ما ذكره في تلخيص سند المنع وحينئذ لا دفع المنع فلا يرد انه
كلام على سند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا تامل واعلم ان الفاعل المستقل
بالمعنى الذي ذكره هو ما لا يكون احاده مستندة الا اليه او الى ما استند اليه او
الى اجزائه صادق على كل من المجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية
ومن المجموع الذي قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان آحاد المجموع الذي يدخل
فيه المعلول الاخير فيه مستندة الى كل من تلك السلاسل الغير المتناهية او الى
ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل جزء يتوقف على علة اولى انما يجدي

نعم اذا قيل ان الجزء علة المجموع لاعلة واما اذا قيل بعلية كل من
تلك الامور فلا وجابه الى ترجيح كل من الجزء وعلة على الاخر من وجه لاو
والكلام فانه يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد بيجي
مفصلا اقول في العلية والتاثير مما يستند الى اجزائه بل يق
ان ما يستند المعلول الى اجزائه ليس بعلة له من تلك الحيثية وان
كانت اجزاؤه كذلك قلت مفهوم العلية الاستقلالية متحققة
فيهما كانه تغيير للكلام المذكور وترك له والا فلا خفاء في انه
ح يلغو ما ذكره من ان لكل منهما حيثية دون الاخر بل يمكن ان يق يمكن
اختيار الشق بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع
وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا فعلى هذا فكل جزء اذا قلنا
لا يقدح هذا اذا قيل بعلية كل من تلك الاجزاء على الاستقلال وذلك لان
مفهوم العلية الاستقلالية متحققة فيها سواء كان تحققها فيها على السوية
الى اخر ما ذكره وقد اشرنا اليه مما مر آنفا فان قلت فيلزم
توارد العلل هذا متفرع على ما ذكره من ان مفهوم العلية الاستقلالية
متحقق فيهما قلت توارد العلل التامة محال مطلقا
ليس كذلك على الاطلاق كما بينه سيد المحققين في بعض تصانيفه
فان اردت ان تعرف حقيقة الحال فارجع اليه الا ان يق ان هذا
راى المص بل يق هو واقع فان شئت تعلم ان العقل العا

له عشر علل فاعلية بالاستقلال بالمعنى المذكور تسع منها مركبة وهي السلاسل
التي تركبت من العقول الباقية والاول المبدأ كالسلسلة المبتداة من التاسع
الى المبدأ والمبتداة من الثامن اليه ومن السابع اليه وهكذا الى ان ينتهي
صوم التركيب فان العقل العاشر مستند الى السلسلة الاولى و
اجزائها الاخر والى السلاسل الباقية واجزائها وما يستند اليها وواحدة
منها بسيطة وهي المبدأ الاول فان العقل العاشر لا يستند الا اليه او
الى ما يستند اليه فانه لا جزء له بهذا ثم ان العقل التاسع له تسع علل
فاعلية بالاستقلال والعقل الثامن له ثمان علل كذلك وكذا الكل
العقول الثابتة سوى العقل الاول علل متعددة فاعلية بالاستقلال
فكل ذلك ظ على من له ادنى شكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة
بالنسبة الى العلل الفاعلية واليه اشار المص بقوله بل سلسلة
العقول العشرة ولعل وجه الترك زيادة مناسبة هذا للبحث تدبر
قال في الحاشية السلسلة المبتداة من التاسع مبتدأ خبره فيها علة
مستقلة والمجموع خبر لقوله بل سلسلة العقول العشرة انتهى كلامه
لا يق لا بد له من علة لا يكون اولى منها بل لا بد من علة هي اولى
مما عداها وما ذكرناه متفرع في ما ذكره في تثبيت المدعى وهو وجود الواجب

لذاته   هذا اول المسئلة وعين النزاع الاولى ان يق هذا ام لا ابد له
من دليل   فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون له شريك في
التاثير هذا جواب عن اصل السوال بوجه اخر بحيث لا يتجه عليه الابحاث المذكورة
السابقة   وان اراد ان لا يكون هناك تاثير الا ويرجع اليه اي وجه ارادة
بقوله ما لا يكون له شريك في التاثير ان الشريك ليس هو المقابل المقاوم له لا ازمن
تمامه ومن الامور المندرجة فيه هذا هو المعنى المتبادر من الشريك   فان
قيل المراد من المؤثر المستقل هذا جواب لمنع حصر المراد فيما ذكره المجيب من الشقين
وكان رأى اندفاع المنع الذي اورده على الشق الاول حيث قال وهو ضروري وعدم
توقف لاندفاع ما اورده على الشق الثاني لظهوره وهذا كاف فيما قصده ولا
حاجة الى باقي كلامه من هذا السوال حيث قال فاذا وجد فهو المؤثر وتلك المرتبة
الى اخر ما ذكره بل يق لا يظهر له محصل فضلا عن ان يكون له نفع   فنق
العلة القريبة المستقلة اي تحريره ان العلة المستقلة بالمعنى المذكور لسلسلة
مجموع الممكنات الصرفة هي مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره
لانه تمام المنضف بالتاثير فيها   وان قيل المراد به اي بالمؤثر المستقل
تمام المؤثر في المجموع قريبا او بعيدا هذا راجع الى المعنى المذكور انفا
هو العلة التامة اي تمام التاثير اعني جميع ما يؤثر في السلسلة قريبا كان
او بعيدا كما سيذكره والاولى ان لا يذكر العلة التامة وكذا الحال في قوله
فالعلة التامة اعني جميع اه لا يخفى ان التفصيل الذي اورده المص

مهنا

مهنا الجبر كثير نفع تدبر   فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة
حال سلسلة واحدة حال والمعنى اما ان يكون المؤثر القريب التام ما فوق المعلول
الاخير على انه سلسلة واحدة كذا نقل عنه الاولى ان يق بدل قوله على انه اي
حال كونه سلسلة واحدة   او اي يكون جميع تلك السلاسل باسرها يحتمل ان يراد به
ان يكون المؤثر التام فيها ما فوق المعلول الاخير بمرتبة ولا تفاوت بينهما الا في
الملاحظة ونظر العقل ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها كل واحد من
تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام تمام المؤثر في المجموع قريبا او
بعيدا وكذا اذا اريد به ما لا شريك له في تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا بل
يق لا يتم الا اذا اريد به ما ذكره اولا من انه ما لا يكون آحاده مستندة الا اليه
او الى ما يستند اليه او الى اجزائه هذا ثم ان في قوله وانت بما نقلت لك خبير
بان الحق هو الثاني ليس على ما ينبغي بل يظهر لك حقيقة الحال وتحقيق هذا
المقال وهو يحق الحق ويهدي السبيل   واعلم ان الشريف العلامة قد ورد
الاولى ان يجعل طريقا على حدة لا تقرير الطريق السابق لان التفاوت بينهما كما
ما كان بينه وبين ما بعده طريق على حدة   لا شك في وجود الممكنات المتعددة
هذا مبنا على ما قيل من ان الممكنات لا وجود لها بل ليس الوجود الا للواجب وان
الممكنات اوهام وخيالات كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء لكن هذا طور وراء
طور العقل ~~والمذهب الحكماء~~ فتامل   كل واحد منها محتاج الى علة
موجودة هذا مبني على ان كل ممكن موجود لا بد له من علة فاعلية وان العلة

هذا مذهب
الصوفية وطائفة
من الحكماء

الفاعلية للموجود لابد ان يكون موجودة وكل من هاتين المقدمتين قد تقدم الكلام
عليها فهو العلة التامة فيه ان العلة التامة لشئ هي جميع ما يتوقف عليه
المعلول سواء كان شرطا للتاثير ام لا فتلك الامور خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف
يكون هو العلة التامة هذا مقتضى ما هو الظاهر من العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في
شئ ولو قيد بالف قيد على الوجه المذكور لا يكون عين هذا الشئ وذلك بين فانهدم
بناء كلامه بالمرة وايضا العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول مما
يحتاج اليه المعلول كما ذكره سره اولا فلا شك ان كون الشئ علة لنفسه بهذا المعنى
بين البطلان والعلة التامة لو كانت علة بذلك المعنى لكانت متقدمة البتة
والقول بانها علة اما على سبيل المجاز او بمعنى اخر فلا يتصور كون شئ محتاجا والاه
الى شئ اخر بدون ان يكون الشئ الثاني متقدما على الشئ الاول وانه سره كما
يمنع تقدم العلة التامة على المعلول كذلك يمنع كونها علة له بالمعنى المتعارف
ولو وجد منه التصريح بعليتها بهذا المعنى لاشكل الامر عليه ولا بد من بيان
الحل عنه سره وقد يحدثك هنا ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة ٥
عليها في كلامه سره على سبيل المسامحة كاطلاقها على العلل القوية نعم يرد
عليه ان العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول على الوجه المذكور وان
يكن علة تامة حقيقة لكن يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم ما ذكره
من ان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها لان العلة التامة لو اخذت
حقيقة يتجه عليه ان العلة الفاعلية المذكورة ليست كذلك وان اخذت ولو مجازا اعتباره

عن الفاعلية المذكورة فلا يتم ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه
بان يقال المراد انا اذا اضفنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى
امر خارج عن الجملة الثانية سواء كان ذلك الامر الخارج عن الجملة الثانية هو جزء من العلل
الفاعلية او من الامور المعتبرة معها او لا يكون وعلى الثاني وهو ان لا يكون في
الجملة الاولى لا من العلل الفاعلية ولا من الامور المعتبرة معها امر خارج عن
الجملة الثانية فاما ان يكون الجملة الاولى اي العلل الفاعلية والامور المعتبرة
معها تمام الجملة الثانية فيلزم كون الشئ علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة
او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة
معها علة لجميعها وهو ايضا محال لان العلة الفاعلية على الوجه الذي ذكرناها
لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن العلة الفاعلية وعن الامور
المعتبرة معها والجملة موقوفة البتة على الخارج من ذلك البعض وهو
البعض الاخر وعلى هذا يندفع المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة الفاعلية
لما كانت ماخوذة مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا
امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة الفاعلية وعن جميع ما يتوقف
عليه المعلول كما لا يخفى وبذلك اندفع ايضا ما اورده المصنف لكن بقي ههنا
امر اخر وهو ان للمانع ان يمنع احتياج كل ممكن موجود الى علة موجودة مستجمعة فاعلية ح
لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا لان المعلول المركب من
العلة المادية والصورية مثلا لا يتوقف على تلك العلة الفاعلية لان بعض
ما يتوقف عليه هو العلة المادية والصورية ومجموعها عين المعلول فاذا اخذ

مع العلة الفاعلية لاحتياج المعلول اليها والا يلزم احتياج المعلول الى نفسه
وتقدمه عليه وبهذا يتبين ما قيل في علية العلة التامة وفي تقدمها على المعلول
نفسه فلا منع في العدول عنها اليها تامل فعيه ما فيه   العلة التامة لا تقدم
لها قد سمعت ما يتعلق به وايضا ما وزه سره في غير هذا الكتاب ليس في العلة
التامة ما لمعنى المراد ههنا كما مر ومنه يعلم حال قطر والمجابة اورد هذا المنع
اقول قد مر الكلام قد عرفت ما فيه فتذكر   فلان اكثرية م
بهذا الايراد على ما ادعاه حيث ان هذا الحجب مما هو كالنص على القطع   واما ما
نوقش هذا الترديد فيه لانه لا شك في ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب يحتاج
الى المعلول الاخير ايضا فكيف يكون ما يتوقف علة تامة لها   اقول هذا ايضا
منه ايضا مثل ما مر ولا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة قيل يمكن ان يقال اذا كان
بقية الاجزاء داخلا في العلة الفاعلية فيكون العلة التامة للجملة الثانية هي
نفس تلك الجملة مع امر خارج عنها وهذا كان كالشق الاول الذي ذكر فيه انه
لا يخفى للزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وان لم يكن ذلك بناء على ما منع
تقدم العلة التامة فلزوم التقدم بمرتبة واحدة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى
فعلى هذا وردة ان الفاعل الا قد سمعت ما فيه فتذكر   وذلك الامر الزائد هو
قد ذكرنا فيما سبق ما يجديك نفعا ههنا فلا تغفل   ويمكن ان ينسب
الجملة الثانية وهي جملة الممكنات الى العلل الفاعلية بعين انفسها بدون اعتبار
الشرائط كما يذكره المصنف وبه اشارة منه سره الى تقرير البرهان بوجه اخر
وهو ان يقال اذا اعتبرنا العلل الفاعلية بأسرها بلا اعتبار الشرائط جملة

اشار بهذا الى عدم المنع اللازم فيكون ادعائياً

واحدة واخذنا الممكنات جميعا جملة اخرى ونسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما
ان يكون في الجملة الاولى امر خارج من الجملة الثانية اولا وعلى الثاني يلزم في الشق
الاول ح ينحصر فيما يكون الامر الزائد فيه معتبرا في العلل الفاعلية بعينها و
يندرج ما يكون الامر الزائد فيه معتبرا في الامور المعتبرة معها والشق الثاني
لهذا التقرير اخص من التقرير الاول ولا تفاوت بينهما في اكثر الامور من الابحاث
وغيرها كما يظهر بالتامل الصادق   اقول لا ينافي ابطال الجزئية ثانيا
يتراءى منه التفاوت بين ابطال الجزئية ههنا بشرح الوجهين وبين ابطالها هناك بانها
مردود ان ههنا ما جاء شرح عليها لا هناك وما ذكره في الوجه الاول لا يعتمد لا ما ذكره في الوجه
الثاني فانه بعينه هو ما سبق فتامل   وقد عرفت ايضا ان الفاعل للمجموع هو هذا
سند اخر لمنع كون علة الجزء اولى بان يكون علة ولا يظهر وجه ذكره ههنا لا هناك مع ان
نسبته اليهما على السوية   ويمكن ان يوجه بان هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ المنقولة
من خط المصنف ره ولا يخفى انه وان كان غير ظاهر العبارة لكنه يلائم ذلك من حيث المعنى
مصحوف الربع حون به   مدلكه هذا حاصل ما سبق وخلاصته   فكونها
عين المعلول ظاهر بطلانه في العلة التامة محل بحث وقد تقدم تفصيله   وفي الحاشية
اذ ح لو كانت العلة التامة عين المعلول لكان الفاعل المستقل جزء المعلول
والكلام على تقدير امتناع ذلك وقد علمت ان امتناع كون العلة التامة عين
المعلول انما هو في الممكنات الصرفة انتهى كلامه وفيه بحث يعلم مما ذكر فيما سبق
ولما لم يكن المعلول الاخير علة له لا اختفاء في ان انكار احتياج المجموع الى المعلول
الاخير هو انكار احتياج الكل الى جزئه وانه مكابرة وعدم علية المعلول الاخير

لشيء من الآحاد لا يستلزم عدم دخوله في علة المجموع فكيف ولو تم لدل على ان العلة الصورية ليست
بداخلة والعلة التامة الكافية لمعلوله وما وفيه النظر الى ما ذكره انه وهو
ان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفاؤه انما يكون بانتفاء بعض آحادها وهي بأسرها
موجودة وهو مغاير لكل واحد واحد داخل فيه فيكون جزء من علته التامة وهذا
النقض مخصوص بشق العلة التامة كما سبق فافهم   وورد بعضهم هذا الوجه للمحقق
الطوسي كما سيذكره المص والاول انه يجعله ايضا طريقا على حدة لا تقرير الطريق الى ما
وهو ان المؤثر التام اه هذا ناش من عدم الفرق بين الكل الافرادي
والكل المجموعي عن الجميع بيانه اما ان يوجد بمعنى الكل الافرادي فيلزم ان يكون كل واحد
واحد من الاجزاء مؤثرا تاما في المجموع واما ان يوجد بمعنى الكل المجموعي فيلزم ان
يكون الشيء علة لنفسه وايضا ان المؤثر هو الفاعل والموجد وليس جزء اكثر
المركبات فاعل ولا موجد ولذا عدوا العلة الفاعلية علة من العلل الخارجة
عن المعلول ومنه يعلم ان قوله لان المؤثر التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات
ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما ليس على ما ينبغي لانه لا يكفي في المؤثر ما ذكره بل
لابد له من التأثير والايجاد وايضا لا خفاء ان بعض المركبات يحتاج الى
امر خارج كمجموع العقول العشرة مثلا فالقول بان مجموع اجزائه علة تامة ليس
بجيد وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام القريب وكل مجموع هو علة تامة له
محل بحث وبالجملة هذا الكلام من الامور الغريبة الواقعة من المحقق الطوسي
وكيف خفي عليه جميع الحال وتحقيق هذا المقال ولا وجه لجعل هذه
المطالب العالية مبنية على امثال هذه المقدمات الواهية   اذا
تقرر ذلك فنقول السلسلة اه اعلم انه ردد في علة علة السلسلة الموجودة

الغير

الغير المتناهية ~~مفتقرة الى علة لكونها ممكنة من حيث المجموع~~ اما انها نفسها او
بعض اجزائها او خارج عنها بناء على ان علة السلسلة المذكورة هي اجزائها
بأسرها كما ذكره ويتجه عليه ان اجزائها بأسرها ايضا مجموع فكلها هي جميع اجزائها
لما قرره من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه فالاولى ان
يردد في علة السلسلة المذكورة ثم ان ما وعلتها اي علة علة السلسلة
التامة القريبة كذلك اي مفتقرة الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة
التامة القريبة للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها مستدرك وتقرير الدليل المذكور
مع كون الترديد المذكور في علة علة السلسلة المذكورة تامل وينبغي ان يعلم
ان هذا الدليل منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة مفتقرة
الى علة تامة لكونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها
اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول باطل لاستلزامه تقدم الشيء
على نفسه وكذا الثاني والثالث على ما تقرر من ان العلة التامة القريبة لكل
مجموع هو جميع اجزائه ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشق الثاني يدل
على بطلان الشق الثالث ايضا ويلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود
السلسلة المذكورة لاستلزامها الخلف وهو وجوب استنادها الى علة مع
امتناع الاستناد اليها وايضا انه منقوض بمجموع الامور الموجودة في نفس
الامر سواء كانت واجبة او ممكنة بعين ما ذكرناه آنفا ويعلم منه
ان اثبات كون السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لا حاجة
الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي فيه كونها ممكنة من حيث المجموع و
الجزء الاخير لا يمتنع ثم قد يقال ان الاجزاء بالاسر ايضا لا يمتنع التخلف عنها بالنظر

[illegible]

٢١

الى ذاتها بل لاشتمالها على كل واحد واحد منها واستلزامها له بل نقول لاستلزامها
سائر العلل الخارجة عن المعلول ايضا فتدبر   وعن الثاني بان
كل جزء من هذه الوجوه الثلثة كلها على عدم الفرق بين الكل المجموعي والافرادي
وانه بين والبطلان ان المركب من الواجبات الصرفة ممكن علته على ما يقتضي ما ذكره
هو جميع اجزائه فهو اما عينه او داخل فيه او خارج عنه والكل باطل لما مر
والدليل بهذا الدليل منتقض به ايضا   وهي مغايرة للمجموع فيه ان
كل ما هو مغاير لشيء فهو اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الآحاد
بالاسر داخلة في السلسلة المذكورة او خارجة عنها وكل منهما باطل لما مر
لان الخارج لو كان علة الآحاد بالاسر لم يكن من الآحاد معلولا لغيره فتامل
ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور فما نبق حتى يكون منحصرا لعل ما له راجع اليه
تامل   فاجاب المحقق بالدليلين بل الدلائل الثلثة كما ذكره لكن الدليل
الثاني لا يجدي نفعا لكونه مثيلا وفيه ما فيه ثم اعتراض الكاتبي لما كان منعا
مع السند كما ذكره كان جواب المحقق ابطالا للسند وانما يجدي نفعا اذا كان
مساويا له وذلك ليس كذلك   ولا طائل في هذا الوجه الا ان هذا الحصر م
وما ذكره في بيانه لا يدل عليه الحصر   الى موجد مستقل في الآحاد بالاسر
فيه كلام سنطلع عليه   اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد
الايجاد او من الوجود بدونها المقدمة نظرية ثبتت في موضعها وفيه
كلام طويل الذيل فصل في ذلك الموضع وسيذكر المص في الطريق

الثالث

الثالث ما يشير اليه   ويلزم منه امتناع عدمه لا لاجل الحاجة الى اخذ
امتناع العدم من اجل العلة اللازم من وجوب الوجود ههنا بل يكون وجوب
الوجود فيما هو المقصود في هذا المقام لان عدم شيء منها ان في المجموع وكل
ما دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته لانه وكل ما جزء ممكن بالذات
فلا يكون نفسه ولا جزؤه   هذا قريب من الطريق الاول لا شك
انه اقرب منه مما نقله العلامة الشريف والمحقق الطوسي فلا وجه لجعله طريقا على
حدة دون شيء منهما كما اشرنا اليه   ونوع ذلك الى احتياج المجموع الى موجد
مستقل بالمعنى المذكور لكن في اثبات المط وهو وجود الواجب لذاته فمن
لا بد من علة بها يجب وجود المعلول اي علة لا احتياج المعلول الا اليها او الى
ما صدر عنها فيكون وجوب وجود المعلول بها او بما يصدر عنها وهو معنى
الموجد المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب الوجود وممتنع
العدم لكن هذا الوجود علة كذلك في الفرض المذكور وهو فرض انحصار الموجود
في الممكنات اذ لا شيء يجب وجوده او يمتنع عدمه على هذا الفرض المذكور
ولا شك ان وجوب الوجود وامتناع العدم متلازمان لما تقرر من انهما
اذا تقابلا في المضاف اليه كانا متلازمين واذا اتحدا فيه كانا متقابلين
وانما اخذهما المص وغيره اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بكل منهما
ولا تفاوت بينهما بكثير   ثم العجب من بعض ان الاعتراف بالمقدمة القائلة
بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته ضرورة اذ الحكم
بانها ضرورية على مذاق المتكلمين بناء على تجويزهم كون علة الذات والممكنات سواء

ضرورة ولا معنى المعلول لان المعلول يمتنع عدمه بالنظر الى علته التامة فاذا كانت
العلة التامة عين المعلول كان المعلول بالنظر الى ذاته يمتنع العدم فيكون واجب
الوجود بناء على المقدمة المذكورة تامل وقد عرفت ما يحدبك نفعا في هذا المقام
فتذكر والملخص ان علته ليس هذا الا الملخص السؤال الاول لا
الثاني والثالث على ان في كونه ملخصا له ايض تاملا جليلا تغفل فقد احال
في الطالب الاول الى ترك كلمة في فانها تشعر بان لو سلم التقارب فهو لا يدل
على الاحالة ولم يرد هناك على ان ماله هذا نقل عما سبق من حيث المعنى والاصل
فيه هذا الكلام بعينه كما لا يخفى على المتامل الحاذق واقض المراد انه لم يرد هناك
على القول المذكور امرا معتدا به والاعتذار دائر مثل جواز كونه عينا ايض
فافهم فالجواب الغير صحيح الى اخره اي من هذا الكلام انه اعترض عليه بوجهين
احدهما ان الحوالة غير صحيحة بان يكون التفاوت بين الطريقين فيه والثاني ان
الكلام في الموضعين ليس تماما الا ان يقال ان قوله والكلام في الموضعين الى عطف
تفسيري لعلة فالحوالة غير صحيحة وفيه بعد تدبر او لعلة ومدفوعة الى
تحقيق ما ان فرضها معدومة لا يجدي نفعا وحينئذ لم يلزم منه محال لان انتفاء كل
معلول فرض مع انتفاء علته مدفوع بان كلها موجودان ونفرض انتفائها
لا بعدم وبالجملة كل معلول واجب وجوده لغيره وهو علته وهما معا موجودان
وهكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه تبيينا دستها في محال لان الفرض
عدم العلة والمعلول ويمكن ان يق ان الشيء اذا كان واجبا كان عدمه

محالا بالذات او بالغير فعدم المعلول مح اذا كان وجوده مستندا الى ممكن اخر
ولم يستند الى الواجب لذاته لانه يلزم عدم الواجب لذاته واذا كان وجوده
مستندا الى ممكن آخر ولم يستند الى الواجب لذاته اصلا لا بالذات و
لا بالواسطة فعدمه مع بقاء علته مح لانه يلزم تخلف المعلول عن علته
الموجبة واما عدمه مع عدم علته فليس بمح فلو كان مجموع الممكنات
الصرفة الغير المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم مح فلا يكون
وجودها واجبا فعلم ان ما يجب وجود الغير اما واجب بالذات
او مستند اليه هذا تحقيق ما ذكره المص في هذا المقام تامل فظهر لك
حقيقة المرام ووجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم فيه تامل
يظهر اذ الظ ان وجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم لانه مؤدي المقدم
فلا حاجة الى وجوبه وفي كون ما ذكره منزلا الى الوجه الذي ذكره في
المقدم المذكورة اوفي تحقيقه بحث يظهر عند التامل الصادق كان
بمنزلة الشرطيات غير متناهية غير منتهية الى وضع مقدم لا يدل على انها
الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم كيف هناك وضع مقدمات غير متناهية
ووجوبات بالغير غير متناهية بناء على الفرض المذكور وايض لا خفاء في
ان الكلام في بيان المقدمة الاولى القائلة بانه لو لم يوجد واجب
الوجود لذاته لم يوجد واجب الوجود لغيره ولا وجه في بيانها لاخذ

قوله فلا يلزم وجود شيء منها لانه مبني على المقدمة الثالثة القائلة بانه اذا لم يوجد
واجب لغيره لم يوجد موجود ايضا فتدبر واذا جمعت ذلك علمت فيه بحث
لانه لا يعلم بمجرد تحقيق ما سبق انه اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة القائلة
بان الشيء ما لم يجب لم يوجد في غاية الخفاء من البطانات التي يحتاج الى انظار
دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق الرابع حكم على ما لم يعلم بعد لا اخفاء وان لم
هذا المحل محل تامل كما لا يخفى ولو كان الوجه الثاني انه لو لم يوجد واجب لذاته لم
يمتنع عدم شيء من الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى اخر الدليل لكان الامر كما ذكره
وايضا هذا الحكم منه ينافي ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسلك
وهو ظ اما الاول فهو ظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يقتضي ذاته
من حيث هي هي وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما ضروريا فان اقتضى ذاته
من حيث هي هي وجوده اقتضاء غير تام ضروري بل يكون وجوده راجحا بالنظر
الى ذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب فان كان هذا الرجحان كافيا
في وجوده لم يحتج الممكن في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه والا يلزم منه ترجح
احد المتساويين ولا ترجح على الاخر وكذا الايلزم ترجيح المرجوح ولا ترجح بل
ترجيح الراجح وفساده غير بين وحقيقة الحال في هذا المقام لا ينكشف
الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لا يكفي في الوقوع وبين كل منها في مباحث
الامور العامة وسيجيء في الخاتمة ما يجديك نفعا في هذا المرام والثاني منه
ان الاول ليس بظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد هناك من انظار دقيقة

ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته بشرط امر عدم وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا
كان موجودا بلا احتياج الى موجود ولا بد لنفي هذا الاحتمال ايضا من تتميم
ما ذكره وقد سبق منا في صدر الكتاب جميع ذلك مفصلا وسيأتي كلام
يتعلق بذلك ايضا فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشيء ما لم يوجد لم
يوجد وان ادعوا البداهة فيه لجواز ان يقتضي الذات من حيث هي هي
الوجود كما يقول المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي تقتضي وجودها
اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها زايد عليها والفرق بين اقتضاء الذات
وجودها وبين اقتضائها وجود غيرها بان الاول ليس فرع الوجود والثاني
فرعه تحكم بحت لا بد له من دليل وبهذه المقدمة مما يدور عليها جميع براهين
اثبات الواجب لذاته سواء كانت موقوفة على ابطال الدور والتسلسل
اولا فالامر في اثباته بالدليل مشكل ولذا قال بعض العارفين پای استدلالیان
چوبین بود پای چوبین سخت بی تمکین بود اللهم ثبتنا على الصراط المستقيم
والدين القويم والنهج القويم لم يبعد فيه بعد فتدبر والمراد
بالسلسلة اذا لم يكن وسطها يكون طرفا لها بالضرورة هذا لان الارتباط بها اذا
كان بمجموعها لا بواحد من تلك السلسلة فظ انه ليس في وسطها ولا في طرفها
وان كان لواحد منها او لكل واحد منها فان كان الواجب علة كافية له فهو
في طرفها والا فلا كما سيظهر واعلم انه على تقدير صحته انما يدل على انقطاع
السلسلة المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا وكذا الاول على
بطلان الدور كذلك فتامل وقد بين ان كل واحد من تلك السلسلة

در بنا شبهه کرا انوار تجلیات
سخن ما در ولی با کسی او ربیب
کهنه راز

قدعرفت ما فيه فتذكر   فلا اقل من ان يكون موجدا له لا يلزم بذا ما توهم عليه اذ امتناع
الحصول بدون شي لا يستلزم ان يكون بذا الشي موجدا مطلقا فضلا عن ان
يكون موجدا ابتداء   فيكون واقعا في نظام السلسلة بذا ايضا م سنده
نعم ما ذكرناه آنفا لا يخفى عليك اذ قد علم فتامل فيه و في انه م لا يجوز الى
الاشارة الى بعض ما مر من المنوع المذكورة   فيحصل المجموع بدونه انت
خبير بما فيه مما مر مرارا   لزم توارد علتين الى بذا م و قد له لان ذلك
البعض له علة موجدة في السلسلة في ضامد فوع بان العلة الموجدة لا يلزم
ان يكون مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك تامل فقيه غ ما فيه
وفيه النظر السابق من انه م لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الاحاد هو
الواجب مع ما فوقه فلا يلزم الانقطاع ولم يجب ان يكون ذلك الخارج علة
لبعض الاحاد قلنا ان اراد العلة الاستقلالية فم قوله والا لتحقق كل من
الاحاد بموجده الواقع في السلسلة فيحصل المجموع بدونه قلنا م وانما يلزم ذلك
لو لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو م اذ لا يلزم من نفي العلية الاستقلالية
نفي العلية المطلقة وان اراد العلية بالمعنى الاعم فعليته لجميع الاحاد مسلم
لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة كما مرت الاشارة اليه وايضا على بذا الشق
قوله وان كان علة لبعض الاحاد يلزم توارد العلتين المستقلتين على
معلول واحد م والسند ما قد اشرنا   فيقول عنده بذا م بناء على ما مر
من ارادة الفرق بين الكل الافرادي والمجموعي   ولا بد ان يكون معينا تامل
فقيه ما فيه   فعنده ينقطع السلسلة بذا ايضا م لانه انما يتم اذا كان

الواجب

علة تامة وما يحذو حذوها والمنع الذي اورده المصـ يرجع اليه والله
اعلم وتدقيق فيه انه يجوز ان يكون المقصـ في بذا المقام ابطال التسـ في
العلل المستقلة واما ابطال التسـ في العلل الغير المستقلة فم مقصـ بل
استحالته بوجه اخر ويحتمل ان يكون قوله فتفكر اشارة الى بذا تامل فقيه
ما فيه   ولا شك في وجود موجود انت خبير بان بذه المقدمة وسائر
المقدمات التي ذكرها في بيان لزوم الدور والتسـ مما سبق منا في الطريق الاول
من المقصد الاول   لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه
لا خفاء في ان كلا من الامور في صورة الدور علة ومعلول معا فلكونه
علة متقدم ولكونه معلولا متاخر وكل من الفسادين من باعتبار دون
الاخر وبذا مبني على ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول وقد تقدم الكلام
فيه مفصلا واعلم ان امتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام
الرازي فما ذكر تنبيه واما بالاستدلال فالاوضح   الاول برهان التطبيق
قال في شرح المواقف هو العمدة في ابطال التسـ لجريانه في الامور المتعاقبة في
الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتيب طبيعي
كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون هناك ترتيب اصلا
كالنفوس الناطقة المفارقة وليس ايضا متوقفا على بيان كون العلة مع
المعلول فيستدل به على تناهي بذه الامور كلها انتهى كلامه وبذا على راي المتكلمين
لا الحكماء كما سيظهر واعلم ان الدليل السابق انما يجري في تسلسل الممكنات
متصاعدة في العلل متنازلة في المعلولات كما لا يخفى على ذي فكره
فيعتذرون عنه بانه موهوم محض الخ لا شك ان مراتب الاعداد ليست متناهية

اي على بطلان التسـ اللازم من الطريق الاول م ن

موجودة والعقول الناقصة لعدم اقتدارها باحاطتها تفصيلا واما في الملأ الاعلى فيكون موجودة تفصيلا والايلزم عدم علمها كذلك وان يستلزم النقص في الواجب والمبادي المنتظرة وغيره من العقول المجردة وانه ع عندهم وايضا ان كلا من تلك المراتب متصفة بصفة ثبوتية في نفس الامر لان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له كما هو المشهور فيما بينهم وانكار اوصافها بصفة ثبوتية في نفس الامر قريب من المكابرة ولا خفاء في ان جريان برهان التطبيق لا يستدعي الوجود في الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن او في نفس الامر فالاشكال باق لا يندفع بما ذكره اللهم الا ان يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني والايلزم عندهم من كون الشيء معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم الا ما ورد من اجل انكارهم الوجود الذهني من كون المعدوم المطلق معلوما ومتصفا بصفة ثبوتية او كون جميع المعلومات موجودات خارجية وكون جميع الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودات خارجية فتأمل في هذا المقام ليظهر لك المرام واعلم انه اعترض عليه بوجه اخر ايضا وهو ان الحد انما لزم من المجموع الى الاخر لا تناهي العلل والمعلولات ومن فصل عدد متناه منها حتى حصل جملة اخرى ومن توهم انطباق احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع محالا ولا يلزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه فان قيام زيد وعدمه محال وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه واجيب عنه بانه اذا كان المجموع محالا لابد ان يكون شيء من اجزائه او اجتماعها محالا ونحن نعلم بالضرورة ان ما سوى عدم التناهي ليس محالا فتأمل فيه وجه التأمل فيه ما سيجيء ان الامور المتعاقبة في الوجود لا وجود

للسلسلة

للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا وقيل لا نم ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجود غاية الامر انها غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي ازمنة وجود جزء جزء ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى ان الوجود الخارجي قد ضبطها والازمنة المتعاقبة الغير المتناهية وهل يكفي هذا الضبط والتطبيق في الازمنة الغير المتناهية قال الامام الرازي في المطالب العالية اني تواليت بعد الافكار المتناهية مدة اربعين سنة متوالية على انه كاف فيه فتدبر ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية ابدا الا في المبادي العالية كما سمعت وكذا الحال في قوله ولا في الذهن مفصلا ويعلم منه ايضا ضعف قوله لكن العقل لا يقدر على احضار ما لا نهاية له مفصلا لان الزيادة ربما يكون في الاوسط وانه لا يخ اما ان يكون واحد في الجملة الناقصة بازاء كل واحد واحد من احاد الجملة الزائدة بمعنى انه لا يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابله واحد في الجملة الناقصة فيلزم التساوي بين الجملتين واما ان يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابله واحد في الجملة الناقصة فيلزم انقطاعها لان التفاوت بينهما ليس الا بالواحد وما ذكره من ان الزيادة ربما يكون في الاوساط ليس بقادح بشيء من المقدمات المذكورة ويقرب منه ما قيل وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادهما ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى

يظهر الخلف ولا احتياج في ذلك الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفي في
وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير
المتناهية الموجودة معا محال سواء كان بينها ترتيب ام لا وقال المصنف في حواشي
شرح التجريد فيه نظر لان للخصم ان يمنع امكان وقوع كل واحد من آحاد
الناقصة بازاء واحد من آحاد التامة ويسنده بان ذلك الوقوع وان
كان في الذهن يتوقف على وجودها فيه مفصلة وان كان في الخارج فيتوقف
على الترتيب ولا يجدي القدح في السند بل لا بد من اثبات المقدمة الممنوعة
وما ذكره الخصم من جواز ان يقع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاول
لا يستلزم اعترافه بامكان وقوع كل منها بازاء واحد من الاول لان مراده
الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان غرضه رفع جريان الدليل في هذه الصورة
بمنع بعض مقدماته وهو مانع يكفيه احتمال اللاوقوع ولا يكفي احتمال في اجراء
الدليل بل انما يتم بان يثبت الامكان الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية
ممكنة لامكن وقوع كل واحد من احدى السلسلتين بازاء واحد من الاخرى لكن
ذلك محال الى اخر الدليل والخصم حينئذ يمنع الملازمة ولو سلم الملازمة فلازم
الدليل لا يكون زيادة الكل على الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف
انتهى كلامه وفيه ان منع الامكان الذاتي بعد كون الجملتين موجودتين معا
قريب من المكابرة وايضا ان الامكان الذاتي كاف في المطلوب فبعد تسليم
لا يتجه شيء وانت تعلم انه لا يتوجه على التقرير الذي اوردناه تدبر
لان الزيادة ربما يكون في الاوساط فيه بحث يعلم مما ذكرناه ولا في الاوساط

لاتساق الاحاد لا يخفى عليك ان اتساق الاحاد ههنا عبارة عن التقدم
والتاخر الذهني بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون الزيادة في الاوساط كما
ذكره في الجملة الغير المرتبة لم يكن الاتساق المذكور مانعا عنه تامل فيه مافيه
ولما لم يكن الغير المرتبة اتساق قد سمعت ما فيه فلا تغفل
اقول الامور الغير المتناهية مطلقا هذا الكلام مذكور في حاشية شرح التجريد
للمحقق الشريف سره مع زيادة فارجع اليها ومنع وجود هذه الجمل مستندا
بانه لا وجود الا للآحاد الغير المتناهية المرتبة ناش من عدم التعمق و
التدبر في الكلام وقد سمعت ان مراتب الاعداد كلها ليست مركبة من المراتب
الاخر منها بل تركيبها من الاحاد فقط فيمكن ان يمنع توقف بعض الجمل على
بعض اخر منها فتامل غير موجودة اصلا لعدم اجتماعها في الوجود فيه
انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان المنطبق عليه مع
ان اجزائها ليست بمجتمعة في الوجود فينتقض دليلهم هذا بكل واحد منها
بل بالاعراض الغير القارة الغير مجتمعة الاجزاء في الوجود مطلقا
وقد قيل انها قد ضبطها وجود خارجي هذا ما نقل اولا عن المتكلمين
فعليك بالتامل الصادق لعل هذا اشارة الى التردد في ان هذا الوجود هل
يكفي في التطبيق ام لا وقد سبق ما يجديك نفعا فيه فتذكر وايضا نفس
الانسان متوقف على بدنه المتوقف ايهذا انما يرد على بعض الحكماء القائلين
بحدوث النفس الناطقة بحدوث البدن واما على من قال بقدمها فلا

هذا ولم يتوقف المص للجواب عن هذا الاعتراض   ولا يخفى مقارنة جملة اخرى
لآحاد تلك السلسلة اذ يكون وجود امور غير متناهية في ازمنة غير متناهية سواء
كانت تلك الامور المحققة والازمنة الغير المتناهية متساوية او لا ولكن
يظهر لمن له ادنى تامل   ولما ترتب باعتبارها فيجري فيه ان الترتيب و
الاجتماع اذا كانا متنافيين كانت هذه الامور كالامور المترتبة الغير المجتمعة
كحركات الفلك تامل فغيه ما فيه   الوجه الثاني من الاعتراض اي من وجهي
الاعتراض حيث قال قال واعترض عليه من وجهين الاول ان البرهان ا ه
انا لا م ان الثانية ان لم ينطبق على تمام الاول العبارة الى التي في تقرير
البرهان ليست ما منعها بل هي انه ان لم يكن بازاء كل واحد من الاولى
واحد من الثانية فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد بازائه جزء الثانية
فالاولى ان يق لا م ذلك مستندا بان عدم الملكة الكون المذكور لجواز ان
يكون لا يوجد جزء في الاولى لا يوجد بازائه جزء من الثانية بل لعجزنا
عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها   او الى تلك العبارة وهي ان الثانية
لا فرق يعتد به بين هذه العبارة وبين ما ذكره اولا فلا وجه لتغيره الى تلك العبارة
ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق الخ هذا المنع بالمال هو المنع الذي اورده
اولا فلا يجدي تغير العبارة نفعا وهذا محل تعجب وانت خبير بان شيئا
من هذه المنوع الاربعة وهي ما اورده على اصل الدليل المذكور اولا
وما اورده على العبارتين اللتين غير الاصل اليهما من المنوع الثلثة يعني
انه لا يرد عليه شيء منها فلا وجه للعدول عنه ولتغيره واعلم ان ما ذكره في

بيانه لا يدل عليه كيف ولو دل عليه لدل على ان شيئا من هذه المنوع
لا يتوجه على شيء من التقريرات الثلث لان التطبيق مذكور في كل
منها ولو كان بيان المراد نافعا فيه لكان كذلك في كل منها
فتقدير الكلام عليه قد عرفت ما فيه   دفعا لتلك المنوع اي
النقوض والمناقضات المذكورة في وجهي الاعتراض ويمكن ان
يخص بما ذكر في الوجه الثاني من المنوع الاربعة المذكورة وقد
نقل عنه في الحاشية انه قال المورد هو العلامة الطوسي
وفيه علية المعلولات الغير المتناهية اعلم ان ترتب الامور الغير
المتناهية اذا كان بطريق التصاعد كان التسلسل من جانب العلة وان كان
بطريق التنازل كان من جانب المعلول فعلى هذا اذا كان المعلول ماخوذا
اولا فيطلب له علة وهكذا فالتسلسل من جانب العلة وان كانت العلة
ماخوذة اولا فيطلب لها معلول وهكذا فهو من جانب المعلول ومنهم   وهو مولانا عماد الدين منه
من توهم عكس ذلك وانه ليس بشيء كما لا يخفى على من له تعمق في
كلامهم واذا تقرر هذا فنقول برهان التطبيق بجميع وجوه
تقريره جار في العلل المتسلسلة الى غير النهاية وكذا في المعلولات
المتسلسلة الى غير النهاية وقد سبق انه جار في الامور الغير الموجودة
المرتبة وفيها ايضا وهذا اشمل البراهين واقواها وكل ما يدعي
تناهيه تدبر   وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي
انت تعلم ان العقل اذا توجه الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية

على سبيل التفصيل يجوز بما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية منها علة خارجة
عن تلك الجملة داخلة في السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء
الغير المتناهي علة واما اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا
يجزم بما ذكر والاستدلال بما ذكره ناشئ من عدم الفرق بين الاعتبارين
تامل فلذلك زعم بعض لما كان هذا التقرير غير تام لما مر رجع بعض
المتاخرين عن هذا البرهان وبهذا الكلام يورد عليه انه ترك لهذا الدليل وتمسك
ببرهان التضايف وقد نقل عنه في الحاشية انه قال الراقم السيد الشريف
في حاشية التجريد انتهى كلامه ولابد من الرجوع اليها حتى يظهر حقيقة
الحال في تحقيق هذا المقال ويمكن تقرير البرهان بوجه اخر وهو ان يقال
هذا ترتيب جواز المذكور اولا وما يرد على احدهما يرد على الاخر فتامل وهذا
البرهان يجري في نفس المعلولات لكنه لا يجري فيما عدا متناهيه كالعقود كالامور المرتبة
وضعا اللهم الا ان يعتبر فيها التقدم والتاخر وضعا وبهما يتصادقان ونفس ان
نعلم ان هذا البرهان يجري في الامور الغير المتناهية المرتبة المتعاقبة الصم كحركات
الافلاك والازمنة فان كل واحد منها معلول لما قبلها ومتاخر عنه وكان العلة
والمعلولية متصادقان كذلك التقدم والتاخر وكذا يجري في الامور الغير المتناهية
الموجودة معا المرتبة باعتبار ارتفاعه حدوثها كالنفوس الناطقة البشرية
على رايهم فهذا البرهان منقوض على راي الحكماء وانت خبير بان
مراتب الاعداد الغير المتناهية موجودة مفصلة في الملا الاعلى وينتقض
الامر في هذا البرهان بها الا انه يتنقض على كلا الراي هذا البرهان الثاني

والتفاوت بينهما بزيادة اعتبار فيها

هذا البرهان ان اتضح منقوض بالامور المذكورة فلا تغفل وبهذا البرهان في غاية الضعف
كما سيظهر هذا الحكم من قبل ان هذا وان وقع في توضيح هذا البرهان
وسنده ليس على ما ينبغي كما ستعلم واجيب عنه بانه ليس من هذا القبيل
من امثال الكلام على ما يرد السند وتوضيحه فلا يجدي كثير نفع وانما قلنا
الان واخر هذا الجواب ما سمو به اثبات المقدمة الممنوعة فتامل
ولعله سوى انه يامل فيه ما فيه ان هذا البرهان حدس من هذا على تقدير
كونه كذلك لا يكون حجة على الغير هذا اخر الكلام في المقصد ولنتكلم في الخاتمة
ان الاوله هم قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولى لذاته بان يقتضي الحكم
واثبات هذا المطلب لانه مع ذلك الرجحان لو لم يجز وقوع الطرف المرجوح نظرا
الى ذات الممكن لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته
لجاز رجحانه على الطرف الراجح نظرا الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان
لكنه لا يجوز لما فيه من تعقل الذات ومن الرجحان للطرف الراجح ورده البعض
بان هذا انما يلزم اذا كان اقتضاء الرجحان للطرف الراجح على سبيل
الوجوب اما اذا كان اقتضاؤه على سبيل الرجحان البعض فلا لان الحصر
لا نسلم ان ما ساوي ما تقتضي ذات الممكن اولويته يمنع بالنظر اليه لان
اصل النزاع انما هو في جواز اقتضاء الممكن اولوية احد الطرفين
مع عدم امتناع الطرف الاخر مع الحكم لم لا يجوز ان يكون اقتضاؤه لتلك
الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا الى حيث تنقطع الاعتبار وجواز
رجحان الطرف المرجوح في تلك المراتب نظرا الى ذات الممكن لا ينافي
اقتضاء ذاته رجحان الطرف الراجح لان الطرف الراجح في كل مرتبة

من الفاضل الباغي للمحقق على الموجدي ... مس

من تلك المرتبة راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا ينافيه جواز وقوع المرجوح
جواز ام مرجوحا فتامل ثم اعلم ان هذا السؤال مذكور في حاشية المحقق الشريف
لشرح التجريد ودفعه بان الكلام في الاولوية الكافية للممكن نظرا الى ذاته
فلا بد ان يكون علة تامة لما سيذكر لوجوه والمعترض حمله الاولوية دفع توهم
جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى الغير واما ان الممكن لا يستحق
في ذاته حصول الاولوية لا حد طرفيه من غيره فلا يتعلق به غرض لان الممكن
مع هذا الاستحقاق وبدونه محتاج في طرفيه الى الغير وبذلك يتم الاستدلال
بوجوده على وجود الصانع انتهى كلامه   اذ على تقدير تحققها يرجح
الطرف الاخر في دلالته على توقف الاولوية على انتفاء تلك العلة فتامل
لا بد له من بيان   الاول انا لا نم انه لو تحقق الى هذا امتنع لمعدومه حكمه عن
مذكوره والاستدلال من حال الكن بين عنها لما اذ على تقدير تحققها يرجح الطرف الاخر فتامل
فانا نعلم قطعا ان لا اخفاء وان تلك الامور ليست متنافية بل متصادقة
او متعاملة بالعموم والمكملة   وما اعتبره العموم في شرائط هذا مردود بما
مر على الوجه الثاني كالشيخ والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار على الوجوه الثلاثة
التي ذكرها   ولا يخفى ان في هذا الوجه قال فيما نقل عنه لان العموم جعلوا وحدة
الاضافة من شرائط التناقض فاداخل على عمومه لم يكن التناقض مع اتحاده فالوجه
اما التخصيص بما عدا العلة او الوجه الاخر انتهى كلامه واعلم ان المحقق
ان المعتبر في التناقض هو وحدة النسبة الثبوتية التي هي مورد الايجاب والسلب
اي الوقوع واللاوقوع واتحاد الوحدات الثمانية وغيرها انما هو لحافظ وحدة

النسبة

النسبة المذكورة والاضافة الى العلة في المواد المذكورة ليست متعددة في النسبة
الثبوتية بل العلة انما كانت متعددة في الوقوع واللاوقوع والتناقض بان
وتعدد علة الوقوع واللاوقوع لا تقدح فيه ومنه علم ضعف الوجوه الثلاثة
التي ذكرها اما الاول فلان تخصيص الاضافة مع بعده عن كلامهم مردود بان
النسبة الثبوتية اذا تعددت باي وجه كان لا يتناقض الوقوع واللاوقوع الواردان
عليها واما الثاني فظ واما الثالث فلان المواد المذكورة ليس مما يدل على
الاخر كما اشار اليه   والاكان اولى فيه خفا لا يدفع ازالته   ثم ان ادعاء
ادعى ذكره احد الفضلاء ١٢
هذا اشارة الى دفع التوجيه الذي اختاره المورد   والثاني انا نختار الاخفاء وان
يريد المحقق ان بعدم هذا الايراد بل الثالث ابهم على الايراد الاول   وهو لم يمنع
ان يكون هذا الثبوت ليس بظاهر من قولهم ان الواجب ما يجب له الوجود مع قطع النظر الى
غيره من غير التفات الى غيره بل يعلم انه جاء ذكره بوجوه وعلم به ضعف ما قال
حاجة الى التخصيص الغير مع انه ربما يتأتى ذكر الحال فاذكره في حاشيته لشرح
التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا التكلف فانا نعني بقولهم ما يجب له الوجود من غير
التفات الى غيره ان يكون هو وحده مستلزما للوجود وذلك لا ينافي الوسائط
واللوازم انتهى كلامه   اذ لا يلزم من امكان المعلول امكان العلة ثم ههنا
سؤال مشهور وهو ان عدم المعلول ملزوم لعدم العلة الاولى والمستلزم للمحال محال و
لذا اشتهر ان المحال اللازم يستلزم استحالة الملزوم فيجب ان يكون عدم المعلول الاول
محالا والجواب ان الملزوم للمحال مطلقا وعدم المعلول الاول محال بالغير بهذا

[illegible]

ربق بنا كلام نوفى ذلك وهو ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم
امكان اللازم بالقياس اليه اعنى ذات الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته و
لا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوى
نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير لا امكانه فى
ذاته بسبب الغير وبيان ما ذكرنا كما ذكره المصنف وحاشيه لشرح التجريد
فاحفظه فانه نفيس جدا   فان ما نوقض ما نقاعنه ايضا لم
لجواز ان يكون المانع عنه ممتنعا بالذات كشريك البارى تعالى وذلك لانه
يجوز ان يكون المعلول الاول من قبيل الثانى ولا بد لنفيه من دليل
واجيب بان علة العدم ايضا ابدا تستمر على ان المعلول دائر على علته وجودا وعدما
وهو وان كان ظاهرا لكنه غير بين لاحتمال ان يكون وجود شئ علة لعدم شئ
آخر بان يكون وجوده دائرا على وجود شئ وعدمه على وجود شئ آخر فيكون
وجود هذا الشئ مستلزما لعدم الشئ الاول لكنه ليس بعلة للعدم و
لا بد لنفيه من دليل   بعدم علة العلم يكون وجود علة الوجود
او سلمنا ان عدم شريك عدم المانع يجوز ان يتوقف علته وجود
شئ آخر لعلة الوجود عدم بعدم علة الوجود وهو علة العدم وجودا
و يستلزم له بعدم عدمها وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا يستلزم له ومنه
علم ضعف قوله لان عدم العدم انما هو الوجود او مستلزم له
وبهذا التفصيل ما ذكره المصنف تعالى وفيه بحث اد علة العدم ايضا   بل

غير واقع وكيف لا وتصور الوجود لا يتوقف على تصور العدم اصلا بخلاف علة العدم
فانه يتوقف على تصور العدم مرتين وذلك مع ظهوره مشهور ما بينهم   ولما
بطل التسلسل بطلان السلسلة ولوازم العلل انما يظهر اذا كان ترتيب العلل كافيا
فيه فتامل   واجاب بعضهم قدس سره وحاشيه التجريد عن اصل الايراد اعلم ان السؤال
الذى ذكره قدس سره بهذا الجواب لدفعه هو انه قد اتفق العلماء على ان الممكن محتاج الى
فاعل يفيده الوجود مغاير لماهيته واكثرهم على ان ذلك لامكانه وفيه بحث وهو
ان الممكن هو الذى اذا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب له لذاته وجود و
عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما بشرط وجودى او عدمى فلا يحتاج الى فاعل لوجوده
مغاير لذاته هذا كلامه قدس سره بعبارته ويوضح السؤال بانه ظاهر لك التفاوت بين هذا
السؤال وبين ما ذكره المصنف   اقول فيه نظر لان احتياج الممكن الى العلة مع
التساوى ايضا فيه بحث لانه لما لم يجب له لذاته وجود ولا عدم كانت ذاته من حيث
هى مستوية بينهما بل يحتاج فيه الى امر اخر مطلقا وانه بين ظاهر ان احتياج الممكن
الى مطلق العلة ليس مع التساوى ومراده على تقدير الاولوية فلا توجد لرجحان الوجود
غير احتياج الى علة مردود فان بعد الوجود للماهية والمؤثر فيه ليس هو الرجحان لا لابد
ان يكون موجودا لان الايجاد فرع الوجود ولان الماهية شرط الرجحان الوجه المذكور ولذا
قالوا ان وجود الواجب عينه وان كان الوجود صفة مفتقرة الى محل فهو لا بد
بديهة العقل حاكم بوجوب تقدم المؤثر بالوجود   وما يكون موصلا له شرطا

ثم كيف ولا بد ان لا يستند الواجب لذاته الى امر لا يستند الى ذاته فلا يمكن ان
عدم يمتنع لذاته لا يستند اليه واعلم ان المراد بالشرط ههنا ليس معناه المشهور
بل ما يتوقف الشيء وجوديا او عدميا وان اشرنا الى ما قدمنا التفصيل هو
الهوى من امتناع المانع ونفيه ومن امتناع المانعية وما ليس له دفاع المانع
جزؤه علة ما يمتنع المنع عنه لا ما يمتنع نفيه كما والوحده ونظائرها
صانط مشهوره فيما بينهم ذكرها صاحب التلويحات وبيان كلما تكرر نوع اى
يتصف الشيء بنوص منه بمفهومه اعتباري اى كل نوع كان بحيث
اذا فرض ان وجد امثال ذلك موجودا وجب ان يتصف ذلك الفرد بذلك
النوع حين يوجد ذلك النوع فيه مرتين مرة على انه جعفه ومرة على انه صفة
فانه يجب ان يكون اعتباريا لا وجود له في الخارج لئلا يلزم التسلسل والامور
المترتبة الموجودة معا كالعدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم
والتعين والوحدة ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا
وينقل الكلام الى امكانه ويلزم التسلسل والامور المترتبة الموجودة معا
وبهذا يظهر ولا شك ان كلا من تلك الامور ليس امرا اعتباريا محضا
ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كان من جانب العلل او من جانب المعلولات
فلو تم ما ذكره المصنف لدل على ان التسلسل في تلك ~~الامور~~ الامور مطلقا سواء
كانت موجودة في الخارج او لا باطلة ولعل قوله وغير ذلك اشاره الى ما ذكرنا

ل

على ما مر والحق ان الطريق الثاني والثالث ايضا مما قدمناه فيه ما ذكر وقد
وجب عدمه فيه كيف يكون واجبا عدمه من افتقاره الى امر لا يستند الى
ذاته بل الوجوب الذاتي بالاتفاق فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الى علة
موجبة ايضا ما فيه ما ليس ان الامور الاعتبارية مطلقا لا تكون شرطا
للوجود اصلا هذا على اطلاقه ليس بصحيح لان الموجودات الممكنة كلها موقوفة على الامكان
والاحتياج والامر والوجوب السابق وكلها من الامور الاعتبارية وقد صرح به ههنا
فقيل من ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي مردود بانه تكلف بل بديهة العقل
لا تجوز ان يكون العدم موثرا في الوجود وتجوز ان يتوقف عليه الاثر فيه كالحجر
يتوقف على امر وجودي فقيل بل تجوز ان يكون من جهة الشيء وجودا من حيث
وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع
ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطارئ على وجوده ويمكن
ان يكون من الفاعل فيه فانه يحل التامل فان جميع الاعداد وامثاله
اشاره الى ما فصلنا وبيان حال تلك الاعداد بل الوجه ما سنذكره ايضا
فيظهر بما فيه انظر واورد عليه ما اورد والوجه الثالث فيه تامل
لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولوية المستندة الى الذات ومنها بالنظر
الى الذات ولذا لا يتجه عليه بعض الايرادات المذكورة هناك ثم معه المتصافين
تم بالذات هذا انما اذا وجب ان يكون المتضايفان معلولي علة واحدة واقتضاء
معيتهما بالذات كذلك يحل تامل ومن جهة مسلمة لا منافاة بينهما

هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف الراجح على سبيل الوجوب
اما اذا اقتضاه لا على سبيل الرجحان ايضا فلا يكون الرجحان واجبا فلا
لان يلحقه ان يكون مرجحه اذا كانت بالوجوب كانت مستلزمة للامتناع اما
اذا كانت لا بالوجوب فلا بان يكون اقتضاء الرجحان على سبيل الرجحان ايضا
فلا يكون الرجحان واجبا وكذا مقابله وهو المرجوحية واذا لم يكن المرجوحية
واجبة لا يكون الطرف الراجح ممتنعا بهذا ظهر ما اورده المصنف على الدليل الذي
اخترعه بعض المحققين كما علله تفصيلا ولو سلم فلا يدل على الامتناع الذاتي
والامتناع مطلقا مستلزم لوجوب الطرف الاخر لذلك لا وجوب الذاتي فتامل فيه
ما فيه الى ان امكان ~~الوقوع~~ بيان وقوع كل طرف لا يوقف له على رجحانه
فيه انه لا يتوقف امكان الوقوع على رجحانه نعم يتوقف الوقوع على الرجحان
ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا بهذا الامتناع انما
هو بشرط الوصف لا في الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان وصف المرجوحية
ورجحان تحققهما ضرورية والوجوب اللازم له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور
والطبقات انما هو الذاتي فتدبر وهو الظاهر من هذا ما بنى على ان امكان الخ
كما هو المشهور لكن عدم التعطل الاول الخ وامكان عدمه ليس بمحال بل هو
واقع قلت بعد التسليم انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج
الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري بهذا يخالف لما ذكره المصنف في حاشية شرح

وفي نسخة التوجيه

الموجد

الموجد لم ان يعتبر السابق وهو الاحتياج الى مرجح فلم لا يجوز ان يكون ذلك المرجح
هو عدم سبب الطرف الراجح المقابل فان قلت وقع بدعوى الضرورة وان
المحتاج الى الغير في الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولهذا حكموا بان العلة
الفاعلة وجودية وكل معلول خلافا لغير ما من العلل وان غير العلة الفاعلة لا يكون
علة تامة الممكن دفعه على تقدير الاولوية بهذه الدعوى ايضا فان بقي اذا ثبت
احتياج الى الغير يثبت احتياج الى المؤثر الموجود لحكم تلك المقدمة فان قلت
بهذه العقل حاكمة والمساوي الطرفين دون ما وجوده اولى قلت لان
نقول اذا جوزتم ذلك على تقدير الاولوية فلم لا يجوز على تقدير التساوي
ولا بد لذلك من بيان انتهى كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت كافية في
وقوع الممكن لم يمكن اثبات الواجب ولذا تصدوا لابطالها وكذا اذا لم يكن كافية
فيه لكن جاز ان يكون الامر الخارج عن ذاته الذي يتوقف عليه وقوع الطرف
الراجح هو الوجود فجاز ان يوجد الممكن من غير حاجة الى مرجح فلم الامر المذكور
وكذا الحال في صورة التساوي انما ثبت ان العلة الفاعلة وجودية وكل معلول
وان الممكن لا يمكن ان يوجد بعدم سبب الواحد سواء كان اولا ولويته الذاتية يمكنهم
ولم يكن كافية والوقوع ام لا انتهى فلا يتمشى ثبوت الواجب على جميع طرق
الممكن. وعلم مما ذكر ضعف كلام المصنف بهذا من الوجوه فتدبر لانه لم يجوزه
هذا الدليل لا يجري في العلل الاتية بالنسبة الى معلولاتها فلا يثبت الدعوى الكلية كما ذكره

کتابخانهٔ آستانهٔ قدس

المص وحاشية التجريد   مناف لما ورده ههنا وكذا ابطله القول بعليه الامكان
والاحتياج والتاثير والعول بان الامكان والاحتياج ونحوها موجودة
اولا ومنزوع عنها عند طلب العلوم سيما في بعض منها ومع ذلك يعد العلة
تصدق عليها   اللهم الا ان يتكلف ويتق المعلول انما الكلف بعد
بل سوطلاق الواقع   وتصادم لما اورده المباحثون وكذا التصادر القول
بزيادة الوجود مطلقا ذهنا او خارجا والصفات الثبوتية على الوجود كلها
منها الامكان والاحتياج ونحوها والتصادم القول بانصاف الموصوف
بالصورة في الخارج مع تعدم الصورة عليها في الوجود الخارجي وان اردت
تفصيل الكلام فيه فارجع الى ما ذكره المص في حاشيته لشرح التجريد وله مزيد
توضيح انا نعم عليه في تعليقاتنا ثم اعلم ان السم والمادي انما هو
في الوجودات او بالوجودات او فيهما معا وكذا الحال في سائر الصفات
الثبوتية   بان الشي الواحد لا يكون له الا وجود واحد وسلم هذا في الوجود
الخارجي فلو ان الحال في الوجود الذهني ليس كذلك   واعلم انهم في الجسم
من انهم لم يريدوا اهل الاسلام ولم يدعوا التعدد فلا يكون ما ذكره المباحثون
من التعدد ثابتا نقلا عن العلماء كما انه ليس تاما عقلا لا بالدليل ولا بالبديهة
هذا ما قصدنا ايراده
والله اعلم

بازدید شد ۱۳۷۹
سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد
کتابخانهٔ آستان قدس رضوی
ویژهٔ کتابخانه